الأمم المتحدة

A/C.1/72/PV.5

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٥**

الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم . . . . . (العراق)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

تنظيم الأعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الوفود أن اللجنة لم تبت بعد في الوثيقة A/C.1/72/CRP.2 بشأن الجزء المواضيعي من عمل اللجنة. وقد وعدتُ في الاجتماع التنظيمي (انظر A/C.1/72/PV.1) بإجراء مشاورات بشأن تعديل مقترح لتلك الوثيقة. وفي يوم الاثنين، وبعد مداخلات من العديد من الوفود، واصلتُ تلك المشاورات بغية الوصول النهائي المتمثل في تحقيق توافق في الآراء على هذه المسألة الهامة. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، عمم وفد البرازيل مشروع قرار (A/C.1/72/CRP.4) بشأن مشاركة الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تبادل وجهات النظر مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى. وبالأمس، واعترافا بالتركيز الإقليمي للوكالة اقترح وفد المملكة المتحدة حلا توفيقيا – وهو مشاركة الأمين العام للوكالة في الفريق المعني بنزع السلاح والأمن الإقليميين المقرر عقده يوم الاثنين ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أقول، بصفتي رئيس اللجنة، أن التوافق في الآراء بشأن هذه المسألة أمر بالغ الأهمية. وقد بذلت قصارى جهدي للتوصل إلى ذلك التوافق في الآراء، لأن لدي إيمانا راسخا بأنه ينبغي للجنة الأولى أن تعتمد القرارات المتعلقة بالمسائل الإجرائية بتوافق الآراء.

ووفقا للقاعدتين ١٣٠ و ١٣١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ستنظر اللجنة أولا في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/72/CRP.4.

وأعطي الكلمة أولا للوفود التي ترغب في أخذ الكلمة قبل أن نبت في الوثيقة A/C.1/72/CRP.4.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي، وبلدكم العراق، على توليكم رئاسة هذه اللجنة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

إن لدى الولايات المتحدة خيارا ثالثا تقترحه بشأن هذه المسألة التي ظللنا نعاني منها لعدة سنوات الآن. وأود أن أقول بضع كلمات على سبيل المقدمة.

فيما يتعلق بمشاركة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المناقشة المواضيعية، نرى أن اللجنة الأولى قد توصلت إلى حل توفيقي مقبول لهذه المسألة في الدورة السابقة، وهو أن يُسمح للأمين العام للوكالة بمخاطبة اللجنة بصورة غير رسمية أثناء تبادل وجهات النظر مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وغيره من المسؤولين الرفيعي المستوى، المقرر عقدها هذا العام في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وأن يفعل ذلك في قسم المجتمع المدني في غرفة الاجتماع.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، معاهدة تلاتيلولكو، اتفاق هام لنزع السلاح الإقليمي وعدم الانتشار. لا أحد يجادل في ذلك. في الواقع، فهي الوكالة الإقليمية المنفذة للمعاهدة، وتقوم بعمل جيد. إنها مؤسسة إقليمية مهمة.

ومهما يكن من أمر، وبمنتهى الصراحة، فإن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تشبه في التشكيل أو الولاية الهيئات الحكومية الدولية العالمية المدرجة في الوقت الراهن في الفريق الرفيع المستوى. لقد أخفقنا في فهم أن معاهدة تلاتيلولكو للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية تستحق معاملة ومكانة خاصتين لدى الفريق. وماذا عن المعاهدات الأخرى للمناطق الخالية من الأسلحة النووية السارية المفعول في أفريقيا وآسيا الوسطى، وجنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا؟ هل ممثلو تلك الاتفاقات، التي نعتقد أنها تتساوى في الأهمية مع معاهدة تلاتيلولكو، لا يستحقون معاملة متساوية؟ في النهاية، إن ما نتكلم عنه هنا ليس أقل من المساواة في السيادة بين الأنداد، من الخصائص البارزة التي تتميز بها الأمم المتحدة

من هذا المنطلق، نود أن نقترح خيارا ثالثا يضع معاهدات كل المناطق الخالية من الأسلحة النووية على قدم المساواة، لأنها جميعها تتسم بالقدر نفسه من الأهمية. أود أن أتلو اقتراحنا الموجز لكي ينظر فيه الزملاء. نحن نتفق تماما معكم، سيدي الرئيس، على أن توافق الآراء أمر بالغ الأهمية. إن المشاكل التي نواجهها فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف لا تُعزى إلى توافق الآراء، بل إلى عدم توافق الآراء. إننا من نواح عديدة، نبتعد عن ثقافة التوافق في الآراء التي ارتكز عليها طيلة ٥٠ عاما نزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف والاجتماعات التي أسفرت عن نتائج كبيرة. سأفعل ذلك مرة أخرى إذا تحلينا بالصبر والمثابرة. ينبغي أن نحاول التوصل إلى توافق في الآراء هنا، ومرة أخرى، بشأن هذه المسألة، ثم نمضي قدما.

إن المقترح لا يتوفر لدي خطيا بعد، لكن سنقوم بتعميمه على جميع الدول الأعضاء عصر اليوم. المقترح على النحو التالي:

> ”تقرر دعوة ممثلي معاهدات بانكوك، وبليندابا، وراريتنغا، وسيميبالاتينسك،وتلاتيلولكو للمناطق الخالية من الأسلحة النووية للمشاركة بصفتهم أعضاء في الفريق الجديد بشأن ”الحالة الراهنة فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية“، الذين سيجتمعون خلال الجزء المتعلق بنزع السلاح والأمن الإقليميين من المناقشة المواضيعية، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.“

نعرض هذا الاقتراح انطلاقا من روح التوافق والنوايا الحسنة، سعيا للتوصل إلى سبيل يفضي قدما. نعتقد أن كل معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية تستحق المساواة في الأهمية وتسديد التكاليف ونعتقد أن هذا هو السبيل المجدي للمضي قدما. هذه هي المناطق الإقليمية بالضبط، لكونها إقليمية، من المنطقي إجراء مناقشة معهم، وفيما بينهم، خلال الجزء الإقليمي

من المناقشة. نتطلع إلى مناقشة ذلك التقرير والتوصيات الواردة فيه مع الزملاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أسأل عما إذا كان الاقتراح مقبولا لدى الوفود.

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وفد الولايات المتحدة. نعتقد حقا أن اقتراحه جيد جدا وإبداعي. ليس واضحا لوفد بلدي ما نوع النقض أو الملامة التي يمكن أن تطبق على المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. لا يعقل حقا الإنحاء باللائمة في اللجنة الأولى على منطقة خالية من الأسلحة النووية. لقد كنا نقترب من العبث، لأنه من العبث الاعتراض على مشاركة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أعمال اللجنة.

سوف نحلل مقترح الولايات المتحدة. ويحدونا الأمل في أن نتلقى نسخة منه في القريب العاجل. نفهم أنه لا يود تفضيل منطقة خالية من الأسلحة النووية على المناطق الأخرى. وكما يعلم الأعضاء، ليس لجميع هذه المناطق أمين عام، كما هو الحال مع معاهدة تلاتيلولكو. بناء على ذلك، فإن المناطق مختلفة، على الأقل في هذا الصدد. ومع ذلك، اقتراح الولايات المتحدة مثير للاهتمام، ونحن ممتنون له للغاية. ربما نستطيع أن نضيف في آخر المقترح عبارة مثل:

(تكلم بالإنكليزية)

”حسب الاقتضاء، في أعمال اللجنة الأولى“

(تكلم بالإسبانية)

شيء من هذا القبيل،”حسب الاقتضاء“، يترك الباب مفتوحا أمام مشاركة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في المستقبل، ذات الصلة بأعمال اللجنة بصورة استثنائية.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): كما يتذكر الأعضاء، فإن وفدي في ٢٨ أيلول/سبتمبر (انظر A/C.1/72/PV.3)، وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/73/PV.3) تقدم طلب إلى الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليشارك في إطار المناقشة المواضيعية في تبادل الآراء بين الممثل السامي لشؤون نزع السلاح والمسؤولين الآخرين الرفيعي المستوى من المنظمات الدولية ذات الصلة بمجال نزع السلاح. وبما أن بعض الوفود طلبت أن ترى هذا الطلب كتابة، بعثت عصر ٣ تشرين الأول/أكتوبر رسالة في هذا الشأن مع مشروع المقرر المرفق، عُممت على جميع أعضاء اللجنة الأولى. لقد أيد العديد من الوفود هذا الطلب.

خلال السنوات الثلاث الماضية، أعربت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجميعها أعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن دعمها القوي لطلب الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية المشاركة في حلقة النقاش، وذلك في إطار المناقشة المواضيعية في عملية تبادل الآراء بين الممثل السامي وغيره من المسؤولين الآخرين الرفيعي المستوى. أود أن أشدد على أن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تفي بمتطلبات أي كيان لكي يعتبرها منظمة دولية بموجب القانون الدولي. إنها تتألف من دول، لذلك فهي ذات طابع حكومي دولي، وقد أنشئت بموجب معاهدة، أي معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأصبح عمرها الآن ٥٠ عاما. بالإضافة إلى ذلك، لها طابع مؤسسي بالكامل، ولديها أمانة عامة، ومؤتمر عام.

تؤكد البرازيل مجددا أن الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها المنظمة الدولية المسؤولة عن تنفيذ أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، يستوفي تماما جميع المعايير اللازمة. لقد اضطلعت هذه الوكالة بدور رئيسي في تعزيز السلام

والاستقرار في منطقتنا. نحن واثقون بأنها ستقدم إسهاما قيما في المناقشات المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي، بما في ذلك توفير منظور لمنطقة خالية من الأسلحة النووية. ويتسم هذا المنظور بأهمية خاصة في العام الذي يصادف حلول الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة تلاتيلولكو وفي الوقت الذي نجد فيه أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من بين المسائل الأكثر إلحاحا المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار.

أود أيضا أن أذكر أننا سوف ندعم طلبات المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية لإدراج ممثليها في الفريق. هذه هي السنة الرابعة على التوالي التي تعرض فيها الوكالة والدول الأعضاء فيها هذا الطلب على رئيس اللجنة الأولى. وعلى الرغم من أن الطلب قد تلقى دعما واسعا في جميع المرات السابقة التي عُرض فيها غير أنه لم يحصل على ذلك الدعم في أول مرتين، وحصل عليه بصورة جزئية فقط في العام الماضي عندما سُمح للأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالكلام بعد الانتهاء من تبادل الآراء.

نظرا لمرور أكثر من ٣٦ ساعة على تعميم اقتراحنا المكتوب على الدول الأعضاء، نطلب أن تبت اللجنة الأولى فيه الآن. وتأمل البرازيل بصدق أن يسفر هذا العام عن تحقيق نتيجة مختلفة وأن تقرر اللجنة بتوافق الآراء أن يتم تمثيل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بشكل كامل في الفريق، وأن تتاح لها الفرصة للمشاركة في الحوار التفاعلي مع الوفود. ولا ينبغي لواقع عدم تمتع الوكالة بعضوية عالمية أن يمنعها من المشاركة في الفريق. وكما ذكرت، فإنها تفي بمعايير كيان يعتبر منظمة دولية من الناحية القانونية، وهذا أمر لا ينطبق على جميع الكيانات الممثلة بالفعل، لأن المعاهدة التي أنشئت واحدة بموجبها، لم تدخل بعد حيز التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، فإنه ليس لأي من الكيانات الممثلة عضوية عالمية، ولكن ذلك لا يقلل من قيمة إسهاماتها بأي حال من الأحوال. ولذلك، أطلب البت في اقتراحنا الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يوجد الآن اقتراح جديد معروض على اللجنة. أطلب من الولايات المتحدة أن تعمم اقتراحها كتابة وأن تنظر فيه اللجنة في موعد لاحق.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لا، لا نود أن نؤجل البت في مقترحنا، بل نود تناوله واتخاذ قرار بشأنه الآن.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): بناء على طلبكم سيدي الرئيس، سنعمل بسرعة على تعميم اقتراحنا كتابة على جميع الدول الأعضاء. ونأمل أن يُنظر فيه بصورة عادلة، قبل أن نمضي كلجنة في اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة، وألا يتم تنحيتها جانبا. نحن نعتقد أنه اقتراح ديمقراطي للغاية، ونود أن نواصل العمل بطريقة ديمقراطية بشأن هذه المسألة.

السيد هانسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تأييدنا لاقتراح الرئيس بأن نُمنح الوقت للنظر في الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة. وكما يعلم الأعضاء، فإن أستراليا كانت العام الماضي عضوا في المكتب كممثل لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وبذلنا جهودا مضنية من أجل التوصل إلى قرار بتوافق الآراء مع الأطراف المعنية بشأن هذه المسألة بالذات. وسيكون من دواعي القلق العميق إذا ما اضطررنا إلى أن نمضي صوب التصويت. وأعتقد أنه تم طرح اقتراح معقول آخر في هذه المرحلة، وستحتاج جميع الدول الأعضاء على الأرجح إلى تلقي بعض التعليمات بشأنه. هناك دينامية جديدة هذا الصباح، ولذلك، فإننا نؤيد بشدة جهود الرئيس الرامية للتوصل إلى حل وسط وإجراء المزيد من المناقشات.

السيد لوكي ماركيث (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وفد الولايات المتحدة على اقتراحه. إن الفكرة ليست

جديدة. وقد نوقشت بالفعل، ليس في سياق اللجنة الأولى مباشرة، ولكن بشكل غير رسمي فيما بين أعضاء اللجنة قبل عام أو عامين، عندما برزت لأول مرة فكرة إدراج أمين عام وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ضمن الفريق.

ومما يؤسف له أن هذا الاقتراح، شأنه شأن اقتراحات أخرى السنوات السابقة بشأن مشاركة الوكالة، قد تمت تنحيته جانبا ولم تنظر اللجنة فيه. ولهذا السبب، أفهم أن ممثل الولايات المتحدة لا يريد لاقتراحه الجديد، الذي مرة أخرى ليس بالجديد حقا، أن يوضع جانباً. ومع ذلك، أطلب من اللجنة مراعاة حقيقة أن الاقتراح الذي تقدمت به الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، البالغ عددها ٣٣ دولة، قد تمت تنحيته جانبا خلال السنوات الثلاث الماضية، خدمة لتوافق الآراء والوئام في اللجنة واحتراما لتقليد عمره ٢٠ عاما لم يؤد إلى مناقشات تفاعلية في الأفرقة.

وعلى أية حال، هناك بعض الأسئلة العملية فيما يتعلق بمقترح الولايات المتحدة. كما أشار الممثل الدائم للبرازيل بالفعل، فإن الوكالة هي كيان أنشئ بموجب معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تدير المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. إنها فريدة في هذا السياق. للمناطق الأخرى هياكل مختلفة، لكن الوكالة منظمة حكومية دولية لها أمين عام يدير منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الخالية من الأسلحة النووية. ونحتاج لأن نرى كيف يتطابق ذلك مع المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية.

غير أننا نعتقد أن لمشاركة المناطق الخالية من الأسلحة النووية أهمية كبيرة. لكن بعض الأسئلة العملية لا تزال قائمة. هل يمكن عقد اجتماع لهذا الفريق الخاص هذا العام؟ ربما يكون من الأفضل – وسيستلزم ذلك حلا توفيقيا آخر – في النظر بجدية في اقتراح عقد اجتماع لفريق معني بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ابتداء من العام المقبل، بحيث يمكن لكل منطقة أن تقرر أي دولة أو كيان سيمثلها. وفي حالة معاهدة تلاتيلولكو، فإن هذا القرار واضح: إن للوكالة أمين عام. ولكل منطقة من هذا القبيل هيكلها الخاص.

لا أرى كيف يمكن أن يتم ذلك هذا العام. ولهذا السبب ينبغي لنا في هذه السنة أن نتخذ قرار بشأن التماس البرازيل، الذي تؤيده إكوادور، والذي ينص على مشاركة الأمين العام للوكالة في الفريق في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، والنظر فيما إذا كان ينبغي لنا، كجزء من أساليب عمل اللجنة، عقد اجتماع للفريق المعني بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ابتداء من العام المقبل. ويفصلنا الآن بالكاد أسبوعان عن انعقاد اجتماع هذا الفريق، ولست متأكدا من أنه سيمكن عقده في الوقت المناسب، بالطريقة التي نرغب فيها.

وإذا سمحتم لي، سأدلي بتعليق عام آخر على أساليب العمل. لقد ناقشنا، على مدى بضع سنوات الآن، فائدة الأفرقة، ومدى تفاعلها، وإلى أي درجة هي هيئات دائمة وإلى أي درجة أصبحت عبارة عن مسرح كابوكي، وأنا أقول ذلك باحترام كبير، وأنا أستمتع كثيرا بمسرح كابوكي، الذي لا يثير أي ردود فعل. دعونا نجعل الأفرقة أكثر تفاعلاً، وأكثر تخصصا، وأكثر اتصالا بالواقع.

إنني لا أعارض اقتراح الولايات المتحدة، لأنه يبدو مثيرا للاهتمام، لكنني أعتقد أنه لا يمكن تنفيذه إلا في الدورة القادمة للجنة. وبالتالي، كحل وسط حقيقي، دعونا نخطو خطوة هذا العام كدليل على احترام الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، البالغ عددها ٣٣ دولة عضوا، والسماح للأمين العام للوكالة بالمشاركة في الفريق الذي سيعقد في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

السيد ويز (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكركم سيدي، على جهودكم الرامية لإيجاد توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة. كما نرحب باقتراح زميلنا من الولايات المتحدة. يبدو أنه اقتراح معقول يمكن أن يحقق على الأرجح توافقا في الآراء. ونؤيد أيضا زميلنا الأسترالي الذي طلب بعض الوقت للتشاور مع عواصمنا فيما يتعلق بالاقتراح.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على اقتراحه. يمكننا أن ندرس تلك المسألة في المستقبل. ومع ذلك، أود أن أضم صوتي إلى صوت ممثل إكوادور. وأعتقد أن علينا أن نبتّ الآن في اقتراحنا. لقد حان الوقت لكي نقبل الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهي، كما أكد ممثل إكوادور وكما قلت في بياني الأول، منظمة دولية كاملة. ولا نرى أي سبب في أن عليها أن تتكلّم في حلقة ثانوية أو لاحقة لا توجد فيها نفس الجهات الفاعلة أو لا تحظى بنفس المركز. ونود أن نرى اقتراح الولايات المتحدة. ومع ذلك، نود أن نعمل بموجب اقتراحنا، الذي قُدم قبله بوقت طويل.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم لنا خلال هذه العملية وعلى صبركم.

وأود أن أطلب، عن طريق الأمانة العامة، معرفة مركز المشاركين في حلقة النقاش التي ستكون الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح حاضرة فيها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد وانغ شياويو (القائم بأعمال أمين اللجنة) (تكلّم بالإنكليزية): أرسلت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح الدعوات لحضور هذه الحلقة بالنيابة عن مكتب اللجنة الأولى. وحتى اليوم، سيشارك السيد مايكل مولر، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، عن طريق التداول بالفيديو من جنيف. وقد عيّنتْ المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ممثليها في نيويورك للمشاركة في حلقة النقاش بالنيابة عنها. وفيما يخص منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عين المدير العام أحد كبار الموظفين لديه لتمثيله في حلقة النقاش.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمانة العامة. يبدو إذاً أن مستوى الحضور في الحلقة المقبلة، التي ستحضرها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ليس شديد الاختلاف عن حلقة النقاش المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بشأن الفريق المعني بنزع السلاح الإقليمي. ولذلك، فإن القلق إزاء مكانة الحلقتين ليس شديد الاختلاف. ولعل هذا الشاغل لا أساس له من الصحة.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): دعماً لما أشار إليه ممثل البرازيل، نعتقد أن اقتراح الولايات المتحدة، كما أشار وفد بلدي للتو، اقتراح جيد يمكن النظر فيه في المستقبل لأنه اقتراح تكميلي.

وفي الواقع، يشعر وفد بلدي بالدهشة لتخصيص وقت اللجنة الأولى لمثل هذه المناقشة البديهية. إذا كنا نرفض مشاركة منظمة للدول الأعضاء في الحلقة، فإننا بصراحة لا نحسن صنعاً بوصفنا اللجنة الأولى، وذلك بإضاعة الكثير من وقت المترجمين الشفويين والممثلين بشأن موضوع ثانوي كهذا. ولا يمكننا ببساطة فهم سبب حجب منظمة حكومية دولية. وأعتقد أن السفير البرازيلي على حق. إن اقتراحه معروض علينا وينبغي البت فيه.

النقطة الثانية هي أن اقتراح الولايات المتحدة مهم وتكميلي معاً، لأن من شأنه أن يفتح الباب أمام مشاركة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في اللجنة وأن يمنعنا أيضاً من مناقشة

هذه المسألة – مشاركة المناطق خالية من الأسلحة النووية – مستقبلاً. ونرى أن من السخف حقاً إضاعة الوقت في هذه المسألة.

السيد بينو (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على جميع جهودكم حتى الآن للتوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء. كما نشكر وفد الولايات المتحدة على الاقتراح الذي أدلى به اليوم.

وكما ذكر الممثل الدائم لغواتيمالا بالأمس في بيانه (انظر A/C.1/72/PV.4)، يشجّع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، من منظورنا، على تنفيذ الركائز الأساسية الثلاث لميثاق الأمم المتحدة. وقد تمكنا في المنتديات المختلفة، سواء في الجمعية العامة ومجلس الأمن، من أن نعتمد بتوافق الآراء تعاريف هامة من قبيل الحفاظ على السلام على أرض الواقع. وترى غواتيمالا أن تنفيذ الركائز الثلاث الأساسية للميثاق يساعدنا في الحفاظ على هذا السلام. إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية له تأثير مباشر على الركائز الأساسية تلك.

وعلى هذا النحو، يؤسفنا أنه يجب علينا أن نلجأ إلى التصويت على هذا الموضوع الهام لدى وفود مختلفة. وندرك أننا لسنا داخل مجلس الأمن، حيث يجوز ممارسة حق النقض. وتملك اللجنة الأولى وسيلة ديمقراطية وشفافة لاتخاذ قرارات. ولهذا السبب نؤيد الطلب الذي تقدم به ممثل البرازيل. ونعتقد أن الاقتراح معقول شفاف، قُدم في وقته. وبالتالي، نؤيد ونكرر مشاعر البرازيل بأن تتخذ اللجنة إجراء بشأن الاقتراح الذي قدمته قبل بضعة أيام.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز. أود أن أشكر زملائي من فرنسا والمملكة المتحدة وأستراليا، وكذلك زملائي من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على المشاركة في هذه المسألة.

فيما يتعلق بوفد بلدي، فإننا لسنا هنا للتصويت معارضين لأي أحد. إننا نسعى إلى ممارسة سياسة الشمول في اقتراحنا. فحلقة النقاش التي اقترحناها تشمل بالضرورة الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقد أشار زميلنا ممثل إكوادور إلى أن سائر المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست ذات طابع مؤسسي في إطار تنفيذ هذه الهيئات، ولكن ذلك لا يجعلها أقل أهمية أو أقل مساواة في نظر المجتمع الدولي. إن نصف العالم ممثل بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهؤلاء الممثلون موجودون في هذه القاعة في الوقت الحاضر. وسيتعين على الدول الأطراف في هذه المناطق أنفسها أن تقرر من الذي يمثلها – فيما يخص آليات الحلقة التي نقترحها وإجراء مناقشة تشاركية بشأن الحالة الراهنة فيما يتعلق بمنطقتهم والمناطق الأخرى، في جملة أمور.

تلك هي غاية هذه العملية وغاية اقتراحنا. لا نريد أن نصوّت معارضين لأي أحد. ونشعر بقلق عميق من أننا نقرر التصويت على هذه المسألة في الأساس. فهذه ليست مسألة ينبغي التصويت عليها.

وينبغي أن نعمل معا لمحاولة التوصل إلى حل توفيقي. ويهدف اقتراح الولايات المتحدة إلى إيجاد ذلك الحل التوفيقي. وأعتقد أن الاعتداء المباشر، مرة أخرى، على مفهوم وعملية التوافق في الآراء سيكون له آثار عميقة على عملنا هنا. وقد كانت هذه حالة مثيرة للقلق في واحدة أخرى من هيئات وعمليات نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف في الماضي، والآن فإننا نعاني الآثار السلبية لأخطائنا السابقة هنا في اللجنة الأولى.

إننا نصوت بطبيعة الحال على مشاريع القرارات. بيد أن الهدف بالنسبة لجميع مشاريع القرارات هو أن يتم اعتمادها دون تصويت. والهدف هو التوصل إلى توافق في الآراء وبناء توافق في الآراء. وذلك هو الهدف من الاقتراح الأمريكي. ويحدوني الأمل

في أن تتاح الفرصة للحكومات للتفكير في الاقتراح في سياق المقترحات الأخرى المطروحة، وألا نمضي قدما بسرعة شديدة. ولدينا بعض الوقت لوضع الأمور في نصابها ولبناء الجسور وللتوصل إلى حل توفيقي. فليس من المقرر للمناقشة المواضيعية أن تبدأ قبل منتصف الأسبوع المقبل، ولذلك فإن لدينا بعض الوقت. وأقترح أن نستغل هذا الوقت لما فيه خير الجميع.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): كما قلت من قبل، فإننا نرحب باقتراح الولايات المتحدة. وهدفنا نحن أيضا هو التوصل إلى قرار بشأن هذه المسألة بتوافق الآراء. وأنا أتفق تماما مع الملاحظات التي أبداها الممثلون الدائمون لإكوادور والمكسيك وغواتيمالا. وفي منطقتنا، نحن متفقون تماما مع هذا الطلب.

إنني لا أرى سببا لعدم توجيه دعوة إلى الأمين العام لمنظمة معروفة وهي الأقدم في هذا المجال للمشاركة في حلقة نقاش هامة جدا مع الممثلة السامية للأمين العام وغيرها من المسؤولين من غير رؤساء كل من المنظمات الممثلة. ولا أرى سببا لإدراج اسم الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أو الأمناء العامين للمنظمات الإقليمية الأخرى في حلقة مختلفة حيث لن تتاح لهم الفرصة للتفاعل مع الممثلة السامية ومع من وصفتهم الأمانة العامة بالمسؤولين متوسطي الرتبة في المنظمات الأخرى، مثل منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرهما من المنظمات.

ومن ثم، وحيث أننا قدمنا اقتراحنا قبل أكثر من يومين وقد جرى تعميمه، فإنني أصر على البت في اقتراحنا الآن. وبطبيعة الحال، سنكون مستعدين في وقت لاحق لمناقشة المقترحات المقدمة اليوم. فما زال لدينا وقت لذلك، ولكننا نود البت في اقتراحنا الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): من الواضح أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. إن وفد البرازيل يطلب البت في اقتراحه اليوم. وبصراحة، أود أن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. بيد أن المقدم الرئيسي لمشاريع المقررات الواردة في الوثيقة A/C.1/72/CRP.4 يود البت فيها اليوم.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إليكم، سيدي الرئيس. وإذا كنتم قد اتخذت قرارا بالمضي قدما في التصويت، فالأمر متروك لكم. ونرى أن ذلك أمر يدعو إلى الأسف العميق. وأعتقد أن الكيفية التي نسير بها توضح الصورة بجلاء. وما سنفعله لتجنب أي خلافات أخرى هو سحب الاقتراح الأمريكي لأنه لا تلوح في الأفق أي بوادر للاتفاق على طريقة ديمقراطية وتوافقية للمضي قدما. وسنسحب الاقتراح الأمريكي ولن نصر، على الأقل، على إجراء تصويت بشأن هذه المسألة. ولكن، فليكن معلوما أن هذا الوفد حاول إيجاد سبيل للمضي قدما وإقامة جسور مع جميع الوفود الأخرى في هذه القاعة، ولكن محاولاتنا قوبلت بالرفض.

وآمل ألا نتصرف مستقبلا بموجب القوة القاهرة بشأن مسائل تبدو إجرائية. ولكن تحت السطح، يتعلق الأمر كله بالسياسة. وتلك هي الحالة الراهنة التي تجد اللجنة الأولى نفسها فيها، ونحن نرى أنها حالة مؤسفة للغاية. وعلى أي حال، فإننا لا نصر على إجراء تصويت ونسحب اقتراحنا. والأمر متروك لكم، سيدي الرئيس، فيما نمضي قدما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت اللجنة الآن في مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.1/72/CRP.4 بعنوان ”المشاركة في حلقة نقاش لتبادل الآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى“.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد طرح وفد بلدي بديلا أمس. ونرى أنه بديل منصف. ونحن

لا نوافق على الحجج التي ساقها مقدم مشروع المقرر هذا، وأنا أعترض على المقرر.

السيد كوديلاس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أناشد جميع الزملاء تفادي إجراء تصويت. فهذه مسألة إجرائية، وينبغي لنا المضي قدما بتوافق الآراء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن ألتمس توضيحا؟ هل يطلب ممثل المملكة المتحدة إجراء تصويت؟

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أنا لا أطلب إجراء تصويت. إنني أعارض توافق الآراء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشاريع المقررات الواردة في الوثيقة A/C.1/72/CRP.4؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ربما لم يكن كلامي واضحا. لقد فهمت أنه جرى طرح المقرر لاعتماده بتوافق الآراء. وعارضت توافق في الآراء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد قلت، ”هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشاريع المقررات الواردة في الوثيقة A/C.1/72/CRP.4؟“

أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أفهم أن اللجنة ستحتاج إلى اعتماده بتوافق الآراء، وهذا الوفد يقف في طريق التوصل إلى ذلك التوافق في الآراء. ونرى أننا قدمنا بديلا منصفا (انظر A/C.1/72/PV.4) لم يلق آذانا صاغية. لقد سمعنا بديلا آخر طرح اليوم. وعليه، يؤكد هذا الوفد أنه لا يستطيع قبول الوثيقة A/C.1/72/CRP.4.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأمينة اللجنة.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (*تكلمت بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لتوضيح الإجراءات فيما يتعلق بالبت في مشاريع المقترحات. في ظل عدم وجود طلب بإجراء تصويت، تشرع اللجنة في البت في أي اقتراح بدون تصويت. كان ذلك هو التقليد السائد دائما في اللجنة الأولى وفي الجمعية العامة. لذلك، ما لم يكن هناك طلب محدد بإجراء تصويت، تشرع اللجنة على أساس الاعتماد بدون تصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أطلب تعليق الجلسة لمدة خمس دقائق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأعلق الجلسة الآن لمدة خمس دقائق.

علقت الجلسة الساعة ١١/٠٥ واستؤنفت الساعة ١١/١٠

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعتذر لزملائي على هذا التأخير. وإنني ممتن لكم، سيدي الرئيس، وللأمانة العامة على توضيح الوضع بأنكم قد اتخذتم قرارا وأن القرار النهائي. ولم تكن أبدا في نية هذا الوفد طلب التصويت. نحن لا نعتقد أن التصويت له مكان في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الإجرائية في هذه اللجنة. ويلتزم وفد بلدي بالقرار كما اتخذ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع الجدول الزمني الإرشادي الوارد في الوثيقة A/C.1/72/CRP.2، مع الأخذ في الاعتبار بالقرار الذي اتخذ للتو بشأن مشاركة الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تبادل وجهات النظر مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى يوم الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

هل لي أن أعتبر أنَّ اللجنة تودُّ أن تمضي قدُماً وفقاً للجدول الزمني الإرشادي الوارد في الوثيقة A/C.1/72/CRP.2، بصيغته المعدلة؟

تقرر ذلك.

بنود جدول الأعمال ٥٢ (ب) و ٩٠ إلى ١٠٦ (*تابع*)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وما يتصل به من بنود في مجال الأمن الدولي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء بالبيانات، أود أن أذكر الوفود بأن قائمة المتكلمين مفتوحة الآن للجزء الخاص بالمناقشة المواضيعية الذي سيبدأ في الأسبوع القادم يوم الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

وأحث جميع الوفود التي ستأخذ الكلمة اليوم ألا يغيب عن بالها الحدود الزمنية المقترحة للإدلاء بالبيانات. وأشجع الوفود على قراءة بياناتها بسرعة معقولة لكي يتاح الوقت الكافي للترجمة الشفوية.

السيد كورمان (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى لهذا العام. أود أن أؤكد لكم دع وفد بلدي وتعاونه الكاملين في تنفيذ ولايتكم.

وتؤيد بلجيكا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2). وأود أن أضيف عددا من النقاط ذات الأهمية الخاصة لوفد بلدي.

إن التحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار ونزع السلاح اليوم تحديات كبيرة. هناك بلد يخطو خطوات سريعة نحو إنشاء قدراته النووية التشغيلية. إن بلجيكا تدين إدانة قاطعة الدفع قيام كوريا بتطوير القذائف التسيارية وبرنامجها النووي، بما في ذلك التجربة النووية التي أجريت في أيلول/سبتمبر. وندعو كوريا الشمالية إلى أن تغير مسارها أخيرا، وأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن وتتخذ الخطوات اللازمة في سبيل نزع السلاح النووي.

وكل تجربة نووية تقوم بها كوريا الشمالية تذكرنا بالأهمية الحاسمة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا هو السبيل الوحيد لإنفاذ حظر عالمي ونهائي على التجارب النووية، تكفل التحقق منه منظمة دولية. وبدون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن خطر استحداث أسلحة نووية جديدة وأكثر قوة سيظل قائما على نحو متزايد. وما من سبيل إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية إلا بحظر التجارب النووية في العالم. وباعتبار بلجيكا والعراق رئيسين مشاركين لعملية المادة الرابعة عشرة، فإنهما سيضطلعان بعدد من المبادرات لتشجيع الانضمام إلى المعاهدة وتسهيل بدء نفاذها.

وعندما نواجه التحديات الحالية المتعلقة بعدم الانتشار، تجدر الإشارة إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران تثبت كيف أن الخلافات المستعصية على الحل فيما يبدو يمكن التغلب عليها بقوة الدبلوماسية المتعددة الأطراف، عندما تسترشد برؤية مشتركة وتستند إلى العمل الجماعي. ونود أن نشدد على أهمية مواصلة تنفيذ ذلك الاتفاق النووي من جانب جميع الأطراف.

ولا يمكننا أن نكون راضين عن الوتيرة الحالية لنزع السلاح النووي. فآخر اتفاق رئيسي لتحديد الأسلحة النووية يعود إلى عام ٢٠١٠. ويجري تحديث الترسانات النووية. وتجري إضافة قدرات جديدة، قد تكون لها آثار مزعزعة للاستقرار. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدول التي لديها

أكبر الترسانات، أن تتخذ المزيد من الإجراءات، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من انتكاسة المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، لا يزال لدينا إطار متفق عليه للمضي قدما، وهو خطة العمل لعام ٢٠١٠. وخفض المخزونات من جميع أنواع الأسلحة النووية ينبغي أن يقترن بخطوات من حيث السياسات العامة للحد من أهمية الأسلحة النووية في المذاهب الدفاعية. ويجب زيادة وقت التحذير واتخاذ القرار فيما يتعلق بإطلاق الأسلحة النووية، مما يقلل من خطر الهجمات العرضية أو غير المأذون بها.

وقد أيدت بلجيكا قرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وهذه القرارات تذكير بالمسؤولية التي تتشاطرها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها في تحقيق هدف المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي لنا جميعا القيام بدورنا في تعزيز الظروف المؤدية إلى إحراز تقدم فعال نحو نزع السلاح. وتهيئة بيئة أمنية ملائمة عنصر من ذلك الدور؛ وبناء الثقة عنصر آخر.

وقد ازداد الخلافات الدولية بشأن سبيل المضي قدما في نزع السلاح النووي، وبعض مبادئ نهجنا المشترك أصبحت موضع شك. وتشك بلجيكا في أن معاهدة حظر الأسلحة النووية التي أُبرمت مؤخرا ستعزز التقدم. كأداة سياسية، إنها تفتقر إلى الدعم من الأطراف المؤثرة الرئيسية. وكصك من صكوك نزع السلاح، فإنها تفتقر إلى الشروط المسبقة لكي تكون فعالة، مثل نظام التحقق لكفالة الامتثال وردع المخالفة. وعلاوة على ذلك، وبما أن المعاهدة تعلن أسبقيتها على الاتفاقات الدولية الأخرى، فإنها قد تضعف بعض المكونات الأساسية للنظام العالمي لعدم الانتشار، لا سيما عندما تفسر بأنها توفر بديلا أقل إرهاقا. وأحكام المعاهدة بشأن التجارب النووية تجعلها تتعارض مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويمكن أن تؤدي إلى تعقيد بدء نفاذ هذه المعاهدة. وتقترح المعاهدة أيضا نظام ضمانات أقل من المعيار الذهبي الحالي. ولا نزال نعتبر البروتوكول الإضافي أداة أساسية لمنع استخدام المواد النووية غير المعلن عنها في برامج الأسلحة غير المشروعة.

وبما أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تعزز النظام العالمي لعدم الانتشار، فإن بلجيكا لن توقع عليها. وعلى الرغم من أننا لا نتفق مع الدول الأخرى بشأن هذه المسألة، فإننا ما زلنا على استعداد للتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لنعزز بصورة مشتركة هدفنا المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. فالاستقطاب لن يقربنا بأي صورة من تحقيق ذلك الهدف. والآراء المتباينة بشأن مسألة بعينها ينبغي ألا يمنعنا من إحراز تقدم في مسائل أخرى. كما أن هذه المسألة ينبغي ألا تقوض المناقشات بشأن شؤون خارج السياق.

وما زلنا على اقتناع بأن النهج التدريجي يوفر طريقا واقعيا نحو نزع السلاح النووي، وهو عملية تدريجية تقوم على أساس لبنات تعزز بعضها بعضا. وللأسف، فإن العديد من العناصر تمت عرقلتها طيلة سنوات، ونحن بحاجة إلى تجديد الإرادة السياسية لتنشيطها. وفي هذا الصدد، نرحب بالإجراءات الرامية إلى المضي قدما بشأن مسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، من خلال إنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى. كما أن مسألة التحقق من نزع السلاح النووي ستستفيد من مدخلات فريق الخبراء الحكوميين. وهذه الإجراءات في إطار الأمم المتحدة يمكن أن تستكملها مبادرات متعددة القوميات، مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وبلدي عضو فيها.

إن الأسلحة الكيميائية هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي استُخدمت في النزاعات خلال القرن الحادي والعشرين. وظهورها من جديد في ميدان المعركة، بعد ١٠٠ سنة على استخدامها لأول مرة في بلجيكا، وصم لا يطاق للبشرية. وعلى النحو المذكور في الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية

المائة لاستخدام الأسلحة الكيميائية لأول مرة على نطاق واسع، الصادر في إيبر، بلجيكا، قبل عامين، فإن أي استخدام للأسلحة الكيميائية غير مقبول على الإطلاق، وينتهك قواعد ومعايير المجتمع الدولي. وقيام إحدى الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية باستخدام هذه الأسلحة ضد سكانها تذكرة مؤلمة بأن قوة أي معاهدة ترتهن بامتثال الدول الأطراف فيهان وبأن الالتزامات المعلنة يجب تقيمها من خلال عملية تحقق قوية. إن بلجيكا تدعو سورية إلى التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتسليط الضوء بشكل كامل على برنامج الأسلحة الكيميائية لديها. ونؤكد من جديد ثقتنا في نزاهة وخبرة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي يتعين عليها أن تحدد المسؤولية عن الهجمات الكيميائية المروعة في سورية. وذلك العمل الحاسم ينبغي أن يتجاوز نطاق ولايتها الحالية.

واسمحوا لي أن أضيف كلمة أخيرة بشأن أساليب عملنا. تجتمع اللجنة كل عام باعتبارها منتدى فريدا لتمكين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من معالجة المجموعة الكاملة لمسائل عدم الانتشار ونزع السلاح. ونطاق جدول أعمالنا لا يتجسد في كثرة البيانات والمناقشات والمناسبات الجانبية فحسب، بل أيضا في خلاصة القرارات والإعلانات المتزايدة كل عام. وعلى الرغم من أننا ينبغي ألا نخجل من الإعراب عن آرائنا، يجب علينا أيضا أن نتجنب فقدان التركيز أو إيلاء الأولوية للخطاب على حساب العمل. ويجب علينا أن نتساءل عما إذا كان القيام كل سنة بتكرار نفس القرارات التي لم تخضع سوى لتحديثات تقنية يخدم غرض اللجنة.

وعلاوة على ذلك، هل يتعين علينا الطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير سنوية عن مشاريع القرارات ذاتها، لا سيما إذا كانت هذه التقارير لا تقدم لنا رؤى جديدة؟ ويمكن اتخاذ خطوات عملية تهدف إلى تحسين أساليب العمل، من قبيل تقديم مشاريع قرارات مرة كل سنتين أو مرة كل ثلاث سنوات والامتناع عن الطلب من الأمانة العامة تقديم تقارير بشكل منهجي.

السيد سوخي (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم ولأعضاء المكتب دعم وفد بلدي الكامل.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

بعد مرور أكثر من ٧٠ عاما على أول قرار اتخذته الجمعية العامة (القرار ١ (د-١)) حتى معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تم التفاوض بشأنها مؤخرا، لايزال الجمود يكتنف نزع السلاح النووي والهدف الشامل المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ظل التحديات الكبيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والتوترات على الصعيدين العالمي والإقليمي، أظهر المجتمع الدولي مرة أخرى أن إحراز التقدم ممكن ومستصوب في آن معا. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد المعاهدة، في تموز/يوليه ٢٠١٧، يمثل خطوة هامة إلى الأمام في تحريم الأسلحة النووية والقضاء عليها تدريجيا.

إنّ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، علاوة على كونها عنصرا أساسيا في نظام الأمن العالمي. وعملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على الدول الحائزة للأسلحة النووية التزام قانوني بألا تسعى فقط إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي في ظل نظام تحقق دولي صارم وفعال، بل أن تسعى أيضا إلى جعل هذه المفاوضات تفضي إلى نتيجة. ومن دواعي الأسف أننا، في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، لم نتمكن من التوصل إلى وثيقة ختامية تستفيد أكثر من الوثيقة الختامية

التوافقية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. إذ أنّ النجاح في عقد المؤتمر يمثل جزءا أساسيا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن ثمّ، ينبغي بذل الجهود لتفادي حدوث هذا الجمود مرة أخرى في دورة الاستعراض الحالية.

نحن مقتنعون اقتناعا تاما بأن عالما خاليا من الأسلحة النووية هو الضمانة الوحيدة لمستقبل أكثر أمنا للبشرية، ولا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للسلام والأمن والتنمية. يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمنغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية. في هذه المناسبة، تبادل الرسائل الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس منغوليا. لقد قال الأمين العام:

”بينما تحتفل منغوليا بالذكرى الـ ٢٥ لإعلانها دولة خالية من الأسلحة النووية، فإن ذلك الوضع الفريد بمثابة شهادة على مشاركتها المتأنية والمثمرة مع جيرانها في السعي إلى تحقيق مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية وعلى المزايا التي تجنيها من هذه المبادرات الدبلوماسية. وطوال العقود الخمسة الماضية، شملت الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم شملت حوالي ٦٠ في المائة تقريبا من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. وتعتبر هذه المناطق خطوات قيمة وملموسة نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ولقد ساعدت هذه المبادرات على بناء الثقة على الصعيد الإقليمي من خلال تيسير الحوار بين الجيران والدول الحائزة للأسلحة النووية. وأسهمت في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وفي الاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين.“

نتيجة للجهود المستمرة والدعم من المجتمع الدولي، يتمتع مركز منغوليا بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية باعتراف دولي واسع النطاق، وقد أصبح مركزها الفريد معترفا به بوصفه مساهمة في عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الثقة والقدرة على التنبؤ على الصعيد الإقليمي. إنّ منغوليا تقدر الإعلان المشترك الصادر في عام ٢٠١٢ عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن كأساس للسياسة العامة للأمن النووي. ومنغوليا بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، ستواصل جهودها الرامية إلى المساعدة في قيادة المسيرة صوب عالم أكثر سلاما وازدهارا بتعزيز أمنها الدولي من خلال مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وأود أن أؤكد من جديد دعم حكومتي القوي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والتأكيد مجددا على أن منغوليا ستواصل جهودها التعاونية مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء في تعزيز الجوانب غير النووية للأمن التي من شأنها أن تسهم في الاستقرار والثقة على الصعيد الإقليمي وفي التعاون المتبادل المثمر في المنطقة الإقليمية وخارجها.

إنّ تكرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية في تحدٍ لإرادة المجتمع الدولي وانتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وإن منغوليا بوصفها بلدا يتمتع بمركز منطقة خالية من الأسلحة النووية منذ ٢٥ عاماً، تؤكد من جديد موقفها المبدئي ومؤداه أنه لا بد من أن تكون شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتدعو منغوليا من جديد إلى صون السلم والأمن في شمال شرق آسيا وإلى حل المسألة بالوسائل السلمية.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الضمان الوحيد الملزم قانونا ضد تكرار التجارب النووية. وهذا ما ينتظره المجتمع الدولي بفارغ الصبر. ومنغوليا ملتزمة التزاما راسخا بالتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنفيذها لاحقا. وترى منغوليا أن نظام التحقق يمثل جوهر المعاهدة، ولا سيما نظام الرصد الدولي. ومنغوليا فخورة باستضافة ثلاث محطات للرصد الجيوفيزيائي، وتثني على الجهود التي تبذلها اللجان التحضيرية في استكمال تركيب المحطة النهائية

لنظام الرصد الصوتي المائي، HA04، بعد ٢٠ سنة تقريبا من العمل الشاق. ومن الأهمية بمكان أن نواصل بناء النظام والمحافظة عليه بحيث يعمل بكامل طاقته عند دخول المعاهدة حيز النفاذ. ومنغوليا بصفتها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تغتنم كل فرصة لتعزيز أهمية المعاهدة.

فيما يتعلق بمبادرة الحوار في أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا، تسعى منغوليا جاهدة إلى تعزيز الجهود الإقليمية والمحادثات الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في منطقة شمال شرق آسيا. فالحوار آلية مفتوحة من شأنها أن تشجع على مشاركة جميع البلدان في شمال شرق آسيا في تبادل الأفكار والآراء من أجل بناء الثقة والتفاهم المتبادلين. لقد نظمنا عقد المؤتمر الدولي الرابع للمبادرة في أولانباتار في حزيران/يونيه الماضي، مع التركيز على خيارات السياسة العامة من أجل تحسين الحالة الأمنية الراهنة في المنطقة. وشارك في المؤتمر أكثر من ١٥٠ ممثلا من بلدان المنطقة والمنظمات الدولية.

تسلم منغوليا بقيمة تعددية الأطراف، وتشدد على أهمية عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وتؤيد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٨ من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. ونأمل بكل إخلاص أن نتمكن من تحقيق تقدم ملموس بخصوص جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار لهذه السنة بغية تعزيز السلام والأمن الدوليين.

السيد مولنار (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود الانضمام إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، السيد الرئيس، على توليكم هذا المنصب الهام للغاية وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2). ولذلك، سأقتصر على إبداء بضع ملاحظات من منظورنا الوطني.

لقد شهدت السنة الماضية تحديات شتى للنظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح – وتكفي الإشارة إلى التجارب النووية والصاروخية التي أجريت في شبه الجزيرة الكورية واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في سورية. وهذه الانتهاكات الصارخة للقواعد القانونية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا تمثل تهديدا للأمن الإقليمي فحسب، وإنما للأمن العالمي أيضا. وهي بمثابة تذكير قوي بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتعزيز الآلية العالمية لعدم الانتشار ونزع السلاح، وأن يواصل تطويرها كلما أمكن ذلك.

وإزاء هذه الخلفية، نلاحظ مع الارتياح أن الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، قد عُقدت في جو بناء، مما أعطى دفعة إيجابية لدورة الاستعراض الجديدة للمعاهدة، التي لا تزال تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وتشكل، بمقتضى المادة السادسة منها، الإطار الواقعي الوحيد لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. وبالتالي، يجب البناء على معاهدة عدم الانتشار بدلاً من إضعافها أو إهمالها.

وفيما يتعلق بالهدف النهائي لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، فإننا مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا من خلال عملية تدريجية وشاملة للجميع واتخاذ خطوات ملموسة وعملية تشارك فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية مشاركة تامة وتعزز، في الوقت نفسه، الأمن والاستقرار الدوليين. ونعتقد اعتقادا راسخا أن أي صك قانوني جديد لا يستوفي تلك الشروط لا يمكن أن يكون له أي أثر عملي. ولا يوجد مسار سريع في هذا المجال؛ ولا يمكن إحراز تقدم ملموس إلا باتباع نهج تدريجي.

وتتمثل إحدى اللبنات الأساسية لهذا النهج التدريجي في الحظر الشامل للتجارب النووية، إذ لا يمكن أن يكون هناك

معنى لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار دون فرض حظر شامل وتام للتجارب النووية. ولذلك، لا يوجد بديل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أو ما يمكن أن يحل محلها. وبفضل نظام الرصد الدولي الموثوق للمعاهدة، فإنها تمثل أحد الأصول الفريدة التي لا يتعين الحفاظ عليها فحسب، بل تمويلها بشكل صحيح ومواصلة تطويرها. وفي السياق الأمني الدولي الحالي، وعلى النحو الذي جرى تأكيده في قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، فإن المعاهدة باتت أكثر أهمية وأن ثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى دخولها حيز النفاذ.

وستتمثل خطوة ملموسة أخرى نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية في بدء المفاوضات بشأن معاهدةً لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. كما سيشكل إبرام معاهدة دولية وغير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها فعلياً لوقف إنتاج المواد الانشطارية إسهاماً كبيراً في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويسعدنا ما ورد في التقارير التي تفيد بأن الدورة الأولى لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي أنشئ في العام الماضي، قد عُقدت في جو بناء تحت الرئاسة الكندية القديرة.

ومع ذلك فإن لبنة أخرى مفقودة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية تتمثل في وجود أليات آليات وصكوك تحقق ورصد فعالة وموثوق بها. ونتشاطر الرأي القائل بأنه على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أن تعمل معا لإنشاء أدوات التحقق تلك عندما تتوفر الظروف اللازمة لإبرام اتفاقات جديدة ومتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. وبالتالي، فإن هنغاريا تؤيد تأييدا كاملا القرار ٦٧/٧١ وتود أن تسهم في عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأه الأمين العام.

ويسرنا أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة قد فتحت فصلا جديدا في حياة المعاهدة. ولا بد للدول الأطراف، وقد أرست أسس المعاهدة، أن تركز على الوفاء بالتزاماتها التعاهدية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والشفافية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتقديم التقارير. وعلى الرغم من أن تحقيق عالمية المعاهدة يحرز تقدما جيدا نسبيا، هناك حاجة ماسة للتواصل مع المصدرين الرئيسيين للأسلحة من أجل تحويل المعاهدة إلى معلم حقيقي في تنظيم التجارة الدولية للأسلحة التقليدية. وأود أن أشكر فنلندا على قيادتها في التحضير للمؤتمر الناجح للدول الأطراف. كما أودّ أن أعرب عن دعمنا للرئاسة اليابانية القادمة. ونحن على ثقة بأنها ستزيد أيضا الزخم من أجل تحقيق عالميتها في آسيا.

في هذا العام، وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، أودّ أن أكرر التأكيد على أن هنغاريا تعلق أهمية كبيرة على الاتفاقية وكذلك على أهداف إعلان مابوتو. وإعرابا عن تأييدنا للاتفاقية، تبرعنا في العام الماضي دعما لعمل وحدة دعم التنفيذ.

وعلى الرغم من أن الاتفاقية قد حققت تقدما كبيرا في العقدين الماضيين، شهدنا مؤخرا، للأسف، زيادة في عدد المناطق والبلدان الملوثة بالألغام المزروعة حديثا، مما يشكل تهديدا خطيرا للسكان المدنيين. وعكس هذا الاتجاه والعمل بلا كلل للوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاقية، فضلا عن إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق عالمية الاتفاقية، هو الطريق الوحيد لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥.

إن هنغاريا تقدر النتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، التي تؤدي دورا هاما في إنفاذ قواعد القانون الدولي الإنساني في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وفي التصدي للتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة. ونولي

أهمية كبيرة للبروتوكول الثاني المعدل، وخاصة لمسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة ولأعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ويسرنا أنه على الرغم من الحالة المالية المقلقة لمعاهدات نزع السلاح التي يوجد مقرها جنيف، فإن كل المسائل الهامة يمكن معالجتها في تشرين الثاني/نوفمبر.

في الختام، اسمحوا لي أن أذكر الوفود بأنه، وفقا للممارسة المتبعة في السنوات السابقة، أعدت هنغاريا مشروع قرار بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي تمثل ركنا أساسيا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونثق، كما كان الحال كل عام حتى الآن، بأن مشروع القرار سيُعتمد مرة أخرى بتوافق الآراء في هذه الدورة. وفي هذا العام، ثمة أهمية أكبر لاعتماد مشروع قرار بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية ليكون بمثابة نقطة انطلاق هامة، ولإرسال رسالة إيجابية لاجتماع هذا العام الذي تعقده الدول الأطراف بتكليف من المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في الاتفاقية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية التي تتخلل الدورات الموضوعية للفترة السابقة على المؤتمر الاستعراضي المقبل. ومن خلال القيام بذلك، يمكننا تجديد التزامنا الجماعي بالوقاية وزيادة تعزيز الاتفاقية وأهميتها في ظل التغير السريع الذي تشهده البيئة السياسية والعلمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن تتكرم بقصر مدة مداخلاتها على ثماني دقائق، عندما تأخذ الكلمة بصفتها الوطنية.

السيد خميس (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد جمهورية تنزانيا المتحدة أن يهنئكم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء المكتب على اختياركم عن جدارة في الانتخابات. ونؤكد لهم ثقتنا الكاملة ونطمئنهم إلى تعاوننا ودعمنا.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، (انظر A/C.1/71/PV.2). وأودّ أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، لقد ولد التفاوض الناجح على معاهدة حظر الأسلحة النووية زخما سياسيا وقانونيا جديدا لآلية نزع السلاح.

وفي ٧ تموز/يوليه، اعتمدت الأغلبية من الدول الأعضاء معاهدة جديدة بشأن حظر الأسلحة النووية، تضع هذه الأسلحة في نفس فئة أسلحة الدمار الشامل الأخرى بموجب القانون الدولي. وهذه المعاهدة مفتوحة لتوقيع البلدان عليها منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر. وجمهورية تنزانيا المتحدة تتطلع إلى التوقيع والتصديق عليها، وفقا لقوانينها.

ثانيا، يشدد وفدي على أن هذه المعاهدة تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتنزانيا دولة طرف فيها. ومع ذلك، فإننا نشدد على ضرورة ألا تقوض جهود نزع السلاح الحقوق الثابتة للبلدان النامية في التطوير والبحث في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها. وفي هذا السياق، ننوه إلى الدور المهم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بتنفيذ الضمانات للتحقق من البرامج النووية وتطبيق التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

ثالثاً، إن جمهورية تنزانيا المتحدة تعي منذ أمد بعيد وجود أسلحة الدمار الشامل وما يشكله وجودها من تهديد خطير لسلام وأمن أمتنا وقارتنا وعالمنا. وفي هذا الصدد، مافتئنا نؤكد على ضرورة أن يعزز المجتمع الدولي التدابير لمنع الجهات من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيين، من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل.

رابعاً، مازلنا نشعر بقلق عميق إزاء الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها ونقلها بطريقة غير

مشروعة، بما في ذلك تراكمها المفرط وانتشارها دون ضوابط في الكثير من مناطق العالم. فهذه الأسلحة تؤجج وتطيل أمد النزاعات والجرائم البيئية – بما فيها قتل الأنواع المهددة بالانقراض مثل الأفيال – والجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالمخدرات والجرائم العنيفة والإرهاب. وفي هذا الصدد، مازلنا ملتزمين تماما بالجهود المتعددة الأطراف الفعالة الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وذخائرها وانتشارها. ونرحب ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، التي وقعتها جمهورية تنزانيا الاتحادية في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

خامسا، إن جمهورية تنزانيا المتحدة تؤمن بأهمية استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وتشعر بقلق عميق إزاء سباق التسلح المستمر، مثل ما يتعلق بنشر منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في الفضاء، وما يترتب عليه من آثار على أمن الفضاء والجنس البشري على كوكب الأرض. وبالتالي، يدعو وفدي المجتمع الدولي إلى تأكيد أهمية الامتثال الصارم لاتفاقات نزع السلاح ذات الصلة والنظام القانوني القائم فيما يتعلق بالفضاء الخارجي.

ختاما، يود وفدي التأكيد على أن نزع السلاح والتنمية أمران مترابطان يعزز كل منهما الآخر. ومن الواضح أن استخدام الأموال لتكديس الأسلحة الثقيلة التي قلما تستخدم هو استنزاف للاقتصادات الوطنية والعالمية. وفي هذا الصدد، نحث البلدان على النظر في الاستثمار في رفع مستويات معيشة شعوبها، الأمر الذي يمكن أيضا أن يعكس مسار الهجرة غير النظامية المكثفة الحالية من الجنوب إلى الشمال والناجمة عن الفقر واليأس.

السيدة هيلي (إريتريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه عمل هذه اللجنة الهامة. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي والكامل في تسيير أعمالنا.

ويؤيد وفدي تماماً البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على الترتيب (انظر A/C.1/72/PV.2)

تؤمن إريتريا إيمانا راسخا أنه لا يمكن ضمان السلم والأمن الدوليين إلا من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية عالمية مستقرة وشاملة، فضلا عن الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والالتزامات التعاهدية. فالسلام والأمن مسؤولية عالمية مشتركة، ولا يمكن لأي بلد بمفرده تأمين حدوده من كل التهديدات. ووجود صكوك تفاوضية متعددة الأطراف وشفافة وشاملة وغير تمييزية، إلى جانب تعاون دولي أقوى، أمران أساسيان لتحقيق نتائج فعالة وطويلة الأجل من أجل تحقيق أهداف الأمن ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، تكرر إريتريا التزامها بنزع السلاح والأمن الدولي، لأنه لا يمكن تحقيق نزع السلاح إلا على أساس متعدد الأطراف.

وجميع النزاعات التي يواجهها عالمنا اليوم تقريباً ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بتوفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها على نطاق واسع في جميع البلدان والمناطق. وفي المقابل، لا يمكن المغالاة في الأثر السلبي على السكان الذين يعيشون في ظل النزاعات أو المناطق التي تعاني من تفشي الجريمة. والتأثير الرئيسي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة أمر محسوس في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان حيث تكون سيطرة الدولة ضعيفة أو غير موجودة. وما زلنا نلاحظ بقلق بالغ أن الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية تستغل تلك الثغرات الأمنية. وفي هذا الصدد، لا بد لنا من الوقوف ضد الخطوات أو الإجراءات التي تقوض أمن البلدان واستقرارها. ويجب أن نسترشد في إجراءاتنا باحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، فضلا عن حقها في الدفاع عن النفس. وهذه المبادئ مكرسة في الميثاق.

وتود إريتريا أن تكرر التأكيد على أن التحدي الرئيسي فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يتعلق بالاستخدام غير المشروع للأسلحة من قبل المدنيين أو الأطراف من غير الدول، بل بالأحرى إلى وجود الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب من عدة عقود من الحروب في إريتريا، بما في ذلك الحرب العالمية الثانية. وتقدر الدراسات المحلية أن أكثر من ١,٥ مليون لغم زرعت في جميع أنحاء البلد خلال تلك الفترة. وخلال فترة السنوات العشر التي أعقبت الاستقلال الرسمي لإريتريا عام ١٩٩٣، تم التخلص من إجمالي ٧٠٠ طن من المتفجرات من مخلفات الحرب وتدميرها. وكأمة خرجت مؤخرا من أكثر من ٣٠ عاما من الحرب من أجل الاستقلال واحترام أراضيها الوطنية السيادية، فإن إريتريا من البلدان التي عانت من ويلات الحرب. وفي هذا الصدد، فإننا نعلق أهمية كبيرة على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام والتنفيذ الكامل لها.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه تتجاوز الحدود السياسية وتتطلب حلاً إقليميا ودوليا. وعليه، فإن حكومة دولة إريتريا تقوم بتنفيذ التزاماتها، بما يتفق مع تعهداتها بموجب إعلان نيروبي لعام ٢٠٠٩ بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، وبروتوكول نيروبي للعام ٢٠٠٤ لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والحد منها في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وتستند هذه الصكوك إلى المبادئ المكرسة في برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والآليات الدولية الأخرى ذات الصلة. وحكومة دولة إريتريا تعمل حالياً على وضع خطة عمل وطنية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تأخذ في الحسبان الخطة الاستراتيجية للمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

وإريتريا يساورها قلق عميق إزاء استمرار غياب أي تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي. وقد ذُكِّرنا مؤخرا بمدى خطورة الأسلحة النووية. فهي لا تزال تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة. وترى إريتريا أن ضمان البشرية الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو الإزالة الكاملة التي لا رجعة عنها لتلك الأسلحة. وتؤمن إريتريا بقوة أن الضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانونا، وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وتحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها في وقت مبكر خطوات حاسمة صوب نزع السلاح النووي العام والكامل. وتعلق إريتريا أهمية كبيرة على الدور الذي تؤديه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في صون السلم والأمن الدوليين، وتؤكد مجددا دعمها للركائز الثلاث جميعها لتلك المعاهدة.

ختاماً، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن الأسلحة لا تؤدي إلا لتأجيج انعدام الأمن، وأن نزع السلاح هو الأداة العملية الوحيدة لكوكب آمن هو بيت البشرية جمعاء.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في أداء مهامكم.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/72/PV.2).

وعلى الرغم من أن غالبية الدول الأعضاء تتطلع إلى رؤية عالم خالٍ من الأسلحة النووية وأن نزع السلاح وعدم الانتشار

كانا على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة منذ سنوات عديدة، فإن التقدم لا يزال بعيد المنال. ومن الواضح أن سباق التسلح يجري إحياؤه، مما يتسبب في ازدياد خطر أسلحة الدمار الشامل، جراء الحالة الراهنة للتكنولوجيا المتطورة والأسلحة العصرية. وعلى هذا النحو، يمكن القول بأننا نعيش في عالم أقل أمناً. والحالة تتطلب منا جميعاً وبصورة ملحة إبداء إرادة سياسية أقوى ومعالجة مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار ذات الأهمية الحاسمة من أجل إحراز تقدم ملموس في الميدان من خلال بناء الثقة والاطمئنان المتبادلين لضمان الأمن المتبادل للعالم بأسره.

إن استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، ما زال يشكل مصدر قلق بالغ عندما يتعلق الأمر بالسلام والأمن الدوليين، لأنه طالما وجدت الأسلحة النووية، فإن خطر انفجار الأسلحة النووية سيظلّ قائماً سواء كان ذلك عرضياً أو خطأ أو غير مأذون به أو مقصوداً، مما يعرض البشرية والبيئة إلى آثارها الكارثية. لذا فنحن على اقتناع بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة المطلقة بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، في ٧ تموز/يوليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. وقد فُتح باب التوقيع على المعاهدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من بين البلدان التي قد وقعت على هذه المعاهدة الهامة. ويحدونا الأمل في أن يسهم بدء نفاذها في وقت مبكر في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ويرحّب وفد بلدي باجتماعات الجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، إذ يعزز الوعي العام بشأن خطر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل حتى لا تتبع الأجيال المقبلة سبيل حيازة أسلحة الدمار الشامل.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، لأنها الصك الدولي الوحيد ذو الصلة الذي يجري إنفاذه، وهي عالمية تقريباً. ولذلك يتحتم علينا أن نسعى، بحسن نية، إلى تدابير فعالة لسد الثغرة القانونية فيما يتعلق بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، والتي تهدف إلى التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي تحقيق وإدامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ويؤيد وفد بلدي تنفيذ الركائز الثلاث الواضحة المعالم لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن ذلك يخدم المصالح الفضلى للمجتمع الدولي. إن الغرض من الركائز الثلاث هو تنفيذها على قدم المساواة، ولكن نزع السلاح النووي متخلف عن الركب.

ومن المؤكد أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعلّق عليها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضاً أهمية كبيرة، سيسهم في المضي قدماً بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولكن لا تزال المعاهدة غير فعالة بعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً على اعتمادها. وعليه، فإن من واجب المجتمع الدولي ضمان دخول المعاهدة حيز النفاذ. ويجب أن نكون متفائلين، ولذلك علينا أن نأمل أن من الدول التي لم تفعل ذلك بعد بالفعل التوقيع والتصديق على المعاهدة.

وبغية دعم الجهود الدولية المبذولة، أصبحت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دولة طرفاً في عدد من الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح، وهي ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب هذه المعاهدات.

وتعلّق جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية كبيرة على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بما أنها، في رأينا، قد أسهمت إسهاماً كبيراً في تعزيز نزع السلاح النووي عالمياً ونظام

عدم الانتشار النووي، فضلاً عن تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلى هذا النحو، فنحن مؤيد قوي للحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وفي ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونسلّم بالدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية والأمن النووي والضمانات النووية. وفي هذا الصدد، يسرّنا أن نبلغ الأعضاء بأن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد أنجزت عمليتها الداخلية ووقعت على البروتوكول الإضافي للوكالة.

كما يودّ وفد بلدي أيضاً أن يتطرق إلى مسألة الذخائر العنقودية، فقد علمنا أن استخدامها يؤدّي إلى آثار عشوائية وطويلة الأجل غير مرغوب فيها على السكان والتنمية. إن المشكلة الخطيرة الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة في بلدي مثال على ذلك، حيث لا يزال لها تأثير سلبي على شعبنا وعلى تنميتنا الوطنية. إن إزالة الذخائر غير المنفجرة عملية مضنية، وبالنظر إلى المساحة الشاسعة، فإننا لا نعرف كم من السنوات سيستغرق تطهير المناطق الملوثة بالذخائر غير المنفجرة. وهناك حاجة إلى موارد ضخمة لدعم ذلك العمل. وعلى مدى السنوات الماضية، أسفرت الجهود المبذولة لإزالة الذخائر غير المنفجرة، بدعم ومساعدة من المجتمع الدولي، عن نتائج محدودة. ولمعالجة تلك المشكلة المزمنة، أطلقت حكومة لاو في العام الماضي حملتها بعنوان: ”هدف التنمية المستدامة ١٨: حياة آمنة من الذخائر غير المنفجرة“. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً وثيقاً لهذه المسألة عن طريق تقديم الدعم والمساعدة لنا في تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٨، من بين أهداف أخرى، للمساعدة في تخليص بلدي من الذخائر غير المنفجرة، وكذلك من خلال الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية بحيث لا تتكرر تلك التجربة المروعة. ونرحّب بنتائج الاجتماع السابع للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر في جنيف، ونتطلع إلى الاجتماع المقبل للدول الأطراف، الذي سيعقد في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

وفي الختام، إن الإرادة السياسية القوية والجهود الجماعية من جانب جميع الدول أمر بالغ الأهمية لإحراز تقدم بشأن المسألة البالغة الأهمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على أن النهج المتعدد الأطراف أمر بالغ الأهمية أيضاً لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويقتضي ذلك بذل المزيد من الجهود من جانب جميع الدول لتحقيق أهدافنا المشتركة في عالم يأمن الخوف والتهديدات التي تشكّلها جميع أنواع الأسلحة. وسيواصل وفد بلدي الإسهام البنّاء في أعمال اللجنة الأولى.

السيدة دالافيور (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أودّ أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

إن النظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي العام هو أفضل ضمان للأمن العالمي.

لذلك فإن الامتثال العالمي للقواعد والاتفاقات الدولية حاسم الأهمية. وقد يتعرض الأمن الدولي للخطر حينما يتم التشكيك في تلك المعايير. جميع الدول الأعضاء ملزمة بالعمل جنبا إلى جنب باحترام لتعزيز الاستقرار والأمن الدوليين، بما في ذلك في إطار الجمعية العامة.

والتطورات في شبه الجزيرة الكورية تشكل مصدرا رئيسيا للقلق. تدين سويسرا بأشد العبارات التجارب النووية وتجارب القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. تلك الأعمال تشكل تهديدات حقيقية لنظام عدم الانتشار

النووي والأمن الدولي. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات جماعية للتصدي للتحديات التي تشكلها تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٥ (٢٠١٧) الذي اتخذ في ١١ أيلول/سبتمبر. إضافة إلى ذلك، فإن الاضطلاع بعملية دبلوماسية مستمرة ضروري لعدة أسباب. أولا، يمكن أن تساعد في إدارة الأزمة الراهنة والتخفيف من المخاطر المرتبطة بها. ثانيا، يمكن أن تساعد في التوصل إلى حل سلمي ودائم.

والمخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية لا تقتصر على المسألة الكورية الشمالية. التطورات في الحالة الأمنية فيما بين بعض الدول والتحالفات الحائزة للأسلحة النووية أيضا مدعاة للقلق. وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء التوترات المحيطة بالنظم الهامة مثل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. الزيادة الكمية والنوعية في الترسانات النووية، وعدم إحراز تقدم في العديد من المجالات الرئيسية لنزع السلاح النووي، كالمجال المتعلق بالعقيدة النووية، مؤشرات مقلقة أيضا.

وفي ذلك السياق، نشدد على ضرورة مضاعفة جهودنا صوب نزع السلاح النووي. وعلى وجه التحديد، يجب عدم تشكيك أي إجراءات في الالتزام بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالقضاء التام على الترسانات النووية. وعلاوة على ذلك، يجب بذل جهود خاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لإحراز تقدم بعزم في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدءا بالمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وسويسرا شاركت بنشاط في عملية التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وبالرغم من أننا نرى أن توسيع نطاق المشاركة في المفاوضات سيسهم في صك أكثر نجاحا، فقد صوتنا تأييدا لاعتماد الصيغة النهائية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد فعلنا ذلك أملا في أن تسهم المعاهدة الجديدة في الجهود الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية من خلال معايير حظر واضحة. بيد أن سويسرا لديها بعض التحفظات بشأن عدد من أحكام المعاهدة، لأن تفسير وتنفيذ بعض الأحكام قد يؤثر سلبا على العمليات والقواعد القائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وقابلية التحقق من بعض الأحكام الرئيسية تثير أيضا تساؤلات. وبالنظر إلى تلك الشواغل، ستجري سويسرا تقييما شاملا للمعاهدة وآثارها المحتملة.

تحيي اتفاقية الأسلحة الكيميائية هذا العام ذكراها السنوية العشرين. إنها تشكل ركيزة أساسية من ركائز هيكل الأمن العالمي، ونرحب بما حققته من إنجازات – وبشكل أساسي تدمير ٩٦ في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نستمع إلى إعلان الاتحاد الروسي المتعلق بالتدمير النهائي لمخزوناته المعلنة.

لكن يجب ألا نتجاهل التحديات التي تواجه الاتفاقية، بدءا بالاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في النزاع السوري. وسويسرا تدين بأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية في النزاع، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في نيسان/أبريل في خان شيخون. وحظر تلك الأسلحة ينطبق على جميع أطراف النزاع في جميع الظروف. وعلاوة على ذلك، فإن سويسرا تؤكد مجددا دعمها وثقتها الكاملين في بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. هذه الجهود حاسمة الأهمية إذا أردنا تسليط الضوء بالكامل على استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وتحديد الجهة المسؤولة عن تلك الأعمال. وفي ذلك الصدد، تطالب سويسرا مجلس الأمن مرة أخرى بإحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

التطورات في مجال الأسلحة التقليدية تتطلب أيضا اهتمامنا الكامل. النزاعات الجارية في جميع أنحاء العالم هذا

العام شكلت مرة أخرى تأكيدا على العواقب الإنسانية لتلك الأسلحة والتحديات التي تشكلها للقانون الدولي الإنساني. إن الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة المرتجلة يتزايد، وكذلك عدد الضحايا الذي تحصده. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام بعض الأسلحة التقليدية والذخائر المتفجرة في المناطق التي يتركز فيها السكان المدنيون أو الممتلكات المدنية – من جانب الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول – يشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي. ووضع هذه المسألة على جدول أعمال اتفاقية الأسلحة التقليدية سيمكننا من التصدي لها في إطار شامل ومواصلة إجراء مناقشات بشأن هذه المسألة بغية التطبيق الكامل للقانون الدولي الإنساني.

والتطورات التكنولوجية تشكل أيضا تحديات مختلفة في مجال الأسلحة التقليدية. وينطبق هذا على نظم الأسلحة الذاتية التشغيل. ويؤسفنا أن فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب اتفاقية الأسلحة التقليدية لم يتمكن من الاجتماع للمرة الأولى هذا العام بسبب المستحقات المتأخرة. ويحدونا الأمل في أن تتيح لنا الدورة المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر إحراز تقدم بشأن تلك المسألة. لكن التحدي الذي تشكله سرعة ونطاق التطورات التكنولوجية لا يقتصر على نظم الأسلحة ذاتية التشغيل. فالتقدم الحاصل في الذكاء الاصطناعي والطباعة الثلاثية الأبعاد أو حتى في مجال النانوتكنولوجيا يثير أيضا مسائل هامة لمجتمع نزع السلاح.

وكافة تلك المسائل تتطلب استجابات. ولذلك يجب أن نتمكن من التعويل على عمليات تؤدي مهامها لنزع السلاح. الصعوبات المالية التي تؤثر على العديد من اتفاقيات نزع السلاح لها آثار وتداعيات سلبية كبيرة، بما في ذلك إلغاء مؤتمرات هامة. إننا نناشد الدول الأعضاء التحلي بروح المسؤولية. لا بد من اتخاذ تدابير لمنع المتأخرات فيما يتعلق بكافة الاتفاقيات وتحسين عملياتها المتعلقة بالميزانية.

السيد بصديق (الجزائر): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونؤكد لكم ولأعضاء المكتب دعمنا الكامل.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤكد الجزائر، بوصفها دولة طرفاً في المعاهدات الرئيسية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، أن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين لا يزالا يشكلان أولويتها القصوى. ونعرب عن عزمنا على العمل من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وأغتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد موقف الجزائر الثابت والقائم على المبادئ بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ونشدد على الحاجة إلى ضمان تنفيذها الكامل والامتثال لكل ركيزة من ركائزها الثلاث بطريقة متوازنة.

في ذلك الصدد، وبينما ندعو جميع الأطراف غير الموقعة على المعاهدة إلى الانضمام إليها دون إبطاء أو شروط، نحض الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق نزع السلاح النووي، على الوفاء بالالتزامات بموجب المعاهدة. كما ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تبرهن على إرادتها السياسية لتمكين مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ من تقديم توصيات محددة من أجل تحقيق نزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولن تدخر الجزائر، من جانبها، أي جهد لضمان نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠.

إن الجزائر، التي لا تزال تعاني من العواقب الإنسانية والبيئية للتجارب النووية التي أجريت على أراضيها في أوائل الستينات من القرن الماضي، تعتقد أن نزع السلاح النووي والقضاء الكامل على الأسلحة النووية يشكلان الضمانين

الوحيدين المطلقين لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. واستنادا لهذا الاعتقاد الراسخ، انضمت الجزائر إلى التعهد الإنساني وتود الإسهام في تشكيل وعي المجتمع الدولي بمخاطر هذه الأسلحة.

واستنادا إلى هذه القناعة، تعتبر الجزائر، التي كانت من أوائل البلدان التي وقعت معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أن هذه المعاهدة التاريخية تشكل خطوة ضرورية على طريق نزع الشرعية عن الأسلحة النووية وإيجاد مسارات صوب القضاء التام عليها، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إليها.

بعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نأسف لعدم دخول هذا الصك الحيوي المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين حيز النفاذ بعد. وفي هذا الصدد، تدعو الجزائر الدول المتبقية، بشكل خاص تلك المدرجة في المرفق ٢، التي يلزم تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة، إلى التصديق عليها دون المزيد من التأخير.

ويؤيد وفد بلدي بقوة أي مبادرة تهدف إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، لأنها ليست مجرد تدابير لبناء الثقة، بل تشكل أيضا خطوات ملموسة في اتجاه تعزيز قواعد نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي. كما أنها تساعد على توحيد الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام والأمن. وفي هذا الصدد، تعتقد الجزائر أن معاهدة بليندابا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا تمثل إسهاما هاما في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وندعو بشكل خاص الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على مرفقات المعاهدة ذات الصلة إلى القيام بذلك. وتعرب الجزائر عن أسفها العميق لأن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تفتقر إلى هذا الوضع، وتعرب عن خيبة أملها الشديدة إزاء تأجيل المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالصكوك الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، تعتقد الجزائر أن اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية تشكلان عنصرين هامين في الهيكل القانوني الدولي. وندعو إلى تنفيذهما المتوازن والفعال وغير التمييزي، وكذلك إلى تعزيز التعاون الدولي للسماح بنقل التكنولوجيات الكيميائية والبيولوجية، وخاصة إلى البلدان النامية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يود وفد بلدي أن يؤكد أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال يهدد السلام والاستقرار في العديد من البلدان والمناطق، ولا سيما في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل. فهذه التجارة غير المشروعة تزود الجماعات الإرهابية بالسلاح وتؤجج الجريمة المنظمة، وبالتالي فهي مصدر قلق مستمر لبلدي. وتؤكد الجزائر من جديد، على أساس تجربتها الوطنية، أن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونواصل التأكيد على أهمية تنفيذهما الكامل والمتوازن والفعال.

وبناء على الاختتام الناجح للاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، يتطلع وفد بلدنا إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الرامية إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٨.

وعلاوة على ذلك، ومنذ انضمام الجزائر إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، فإنها لا تدخر جهدا في الوفاء بالتزاماتها وتعمل بلا كلل لتحقيق الأهداف النبيلة التي حددتها الدول الأطراف في الاتفاقية قبل ٢٠ عاما. وفي هذا الصدد، نغتنم هذه الفرصة لنعلن أن جهود الجزائر قد تُوجت بالانتهاء في هذا العام من تدمير مخزوناتها المتبقية من الألغام المضادة للأفراد واستكمال عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية – حيث تمت إزالة أكثر من ٨,٨ ملايين لغم.

وفيما يتعلق بآلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، تعتقد الجزائر أن غياب الإرادة السياسية هو بوضوح سبب استمرار المأزق الذي يعيشه مؤتمر نزع السلاح، الذي يشكل مصدرا آخر للإحباط وخيبة الأمل. وفي هذا الصدد، تؤكد الجزائر من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح، وتدعو المؤتمر إلى الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل.

وعلاوة على ذلك، يؤكد بلدي من جديد أهمية وجدوى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية العالمية الوحيدة المتخصصة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وكذلك دورها في النظر في مختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح. وننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في الترحيب باعتماد توصيات تتعلق بتدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية بتوافق الآراء في هذا العام. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى إظهار الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لتمكين هذه الهيئة أيضا من التوصل إلى توافق في الآراء في العام المقبل بشأن التوصيات المتعلقة بتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

أخيرا، إننا ننظر إلى اللجنة الأولى باعتبارها عنصرا أساسيا في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ونظل ملتزمين بالعمل بنشاط وبشكل بنّاء خلال هذه الدورة. وفي هذا السياق ستقدم الجزائر، في سياق جلساتنا، مشروع قرارها السنوي بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط – والذي نسعى إلى الحصول على دعم جميع الوفود له.

السيد كورتوريال (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): إنه لشرف حقيقي لوفد الجمهورية الدومينيكية أن يكرر تهنئة المتكلمين السابقين لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. كما نهنئ المكتب ونتعهد بتعاوننا الكامل في الاضطلاع بمهامه.

يشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديدا خطيرا لدولنا، لأنه يمكن أن يوفر أرضية خصبة للجريمة المنظمة. ويهدد هذا، بدوره، أمن واقتصادات العديد من البلدان لأن الجريمة تعرض أرواح مواطنينا للخطر وتؤثر سلبا على السلام والتعايش الاجتماعي والسياحة والاستثمار، سواء الأجنبي أو المحلي. وتعمل الجمهورية الدومينيكية بجد من أجل إنفاذ تحديد الأسلحة وتعزيز التدابير التي تمكّن من مصادرة الأسلحة غير المشروعة ووضع سياسات صارمة تنظم منح تراخيص حمل الأسلحة. كما قمنا بتشديد الرقابة لمنع تهريب الأسلحة عبر حدودنا. ونعتقد أن معاهدة تجارة الأسلحة توفر فرصة فريدة لجعل التشريعات ذات الصلة أكثر صرامة وشمولية. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أن العديد من البلدان قد وقعت و/أو صدقت على المعاهدة.

ويبدو أننا نتفق جميعا على أنه لا مكان للأسلحة النووية في عالم نصبو لأن يكون سلميا. لكن وبعد مضي عدة عقود على انتهاء العدائيات التي أدت إلى وجودها، فما زلنا نناقش عدم جدوى تلك الأسلحة وضرورة تدميرها، علاوة على الخوف من أن تشرع دول أخرى في التسلح بها أو خطر وصولها إلى أيدي الجماعات الإرهابية.

كما أن تفجير الأسلحة النووية لن يقتصر على الحدود الوطنية للدول، بل سيلحق الضرر بمختلف الدول وبأجيال

عديدة من البشر. ومما لا شك فيه أن جميع هذه النقاط قد أسهمت في اعتماد تدابير عاجلة لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها في تموز/يوليه، وقد كان ذلك حدثا تاريخيا. وإن من دواعي سرورر الجمهورية الدومينيكية، بوصفا بلدا محبا للسلام بحكم طبيعتها وتقاليدها، أن صوتت مؤيدة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، ونأمل أن نتمكن من التوقيع على ذلك الصك الدولي الهام في القريب العاجل.

لقد أيدت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مؤخرا ترشيح الجمهورية الدومينيكية لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ في الانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠١٨. ونحن عازمون على تبادل الآراء مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بشواغلنا إزاء التهديد الذي يشكّله تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين، وخاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونرى أن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين لا تتسبب بها النزاعات المسلحة فحسب، بل ربما تنشأ أيضا عن طبيعة الأنشطة البشرية نفسها والآثار المترتبة عنها على البيئة. وقد تشهد بلدان منطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، ما يمكن أن يصل إلى خمسة أعاصير في موسم واحد. وقد سبب شهر أيلول/سبتمبر الدمار لمنطقة البحر الكاريبي التي لم تتأثر بإعصار ماريا فحسب، بل شهدنا فيه أيضا الدمار الذي سببه إعصار إيرما وما نجم عنه من وفيات العديد من الأشخاص بالإضافة إلى الدمار الهائل الذي سببه للبنى التحتية. لقد كانت تلك الأعاصير إشارة واضحة من الطبيعة نفسها التي يجب علينا تعلم الانتباه إليها بهدف تحسين فهمنا للأشكال الجديدة لتحديات السلم والأمن الدوليين التي نواجهها اليوم.

ويسهم ارتفاع مستوى سطح البحر وفناء الشعاب المرجانية وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية في تدهور الأحوال المعيشية، وتؤدي إلى تشريد المجتمعات المحلية وهجرتها. بل تؤدي أيضا إلى زيادة التوترات بسبب التنافس على الموارد وتؤثر سلبا على الاستقرار المحلي والإقليمي. وفي تلك العمليات ذات التأثير الأكبر على الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا بوسعنا أن نرى المؤشرات على ما يمكن أن يجلبه المستقبل للعالم. وإذ ندرك المشاكل الأمنية التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية فإن العمل معا وفي الوقت المناسب في التصدي لها يتيح فرصة ممتازة لاتخاذ التدابير الوقائية.

وأخيرا، تدرك الجمهورية الدومينيكية أنه يجب عدم إهدار هذه الفرصة. ويحدونا الأمل في أن تكون اللجنة الأولى بمثابة محفل لمناقشة المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين – من منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية – وأن تضطلع بدور رائد في صميم مناقشاتنا.

السيد رينتولا (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين معكم.

وبالإضافة إلى البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2) أود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن الإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل خطرا جسيما على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وتدين فنلندا التجارب النووية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكذلك إطلاقها للقذائف التسيارية. فهي تشكل انتهاكات خطيرة لالتزاماتها الدولية وللعديد من قرارات مجلس الأمن. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على التخلي عن أسلحتها النووية وبرامج قذائفها غير المشروعة، فضلا عن الامتثال لالتزاماتها الدولية. ونشيد بمجلس الأمن على قيادته ونهجه الإجماعي في الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية للحالة الخطيرة التي تسببت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جميع الدول على التنفيذ الكامل لجميع قرارات المجلس، بما في ذلك القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧).

وتبين الإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وآلياتها في مجالي التحقق والرصد. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها من الدول إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها دون تأخير.

ونرحب بالتنفيذ المستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة، وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذها تماما.

وما تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. فهي الأساس لنزع السلاح النووي وفقا للمادة ٦ من المعاهدة نفسها. وتؤكد فنلندا أهمية جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ويتسم النهج الذي نتبعه إزاء نزع السلاح النووي بطابع عملي، ونعلم أنه عملية تدريجية.

ويجب أن يكون هدفنا إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. تحقيقا لذلك، يتعين علينا المضي قدما بطريقة شاملة وموحدة، ويجب إشراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك. ونكرر دعوتنا إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها ممن لديها تلك الأسلحة إلى التعجيل باتخاذ إجراءات ملموسة فضلا عن تدابير بناء الثقة بغية تعزيز نزع السلاح النووي.

ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء وضع الآلاف من الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا بالقرب منا. ولا يشمل تلك الأسلحة اليوم أي اتفاق ملزم ويمكن التحقق منه – وهذه ثغرة ينبغي سدها. وينبغي أيضا أن يكون هناك تقسيم واضح بين هذه الأسلحة والأسلحة التقليدية في جميع المذاهب والتدريبات العسكرية. وأخيرا، نحن بحاجة إلى تدابير بناء الثقة العملية في هذا المجال أيضا.

ويقينا فإن احتمال حصول الجهات من غير الدول والجماعات الإرهابية على الأسلحة البيولوجية والكيميائية والأسلحة النووية أو المشعة يشكّل تهديدا حقيقيا للمجتمعات. ونتيجة لذلك، فإن التعاون الدولي في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يكتسي أهمية متعاظمة.

ولأجل منع الإرهاب، فإن من المهم أيضا بناء القدرات الوقائية على الصعيد العالمي. وقد واصل الخبراء الفنلنديون تدريب المختصين الكيميائيين من أكثر من ١٣٠ بلدا ناميا في مجال التحقق من الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، نواصل بناء القدرات الأمنية في مجال الأمن البيولوجي والصحي، فضلا عن تعزيز الأمن والأمان النوويين على نطاق العالم.

وخلصت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى أن الجمهورية العربية السورية وتنظيم داعش قد استخدما الأسلحة الكيميائية في سوريا. ولا شك أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي كان، سواء أكان دولة أو جهة من غير الدول، وأينما كان وفي أي وقت وتحت أي ظرف، يتعارض بوضوح مع القانون الدولي وتجب مساءلة المسؤولين عنه. وبصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فقد التزمت الجمهورية العربية السورية صراحة بعدم حيازة الأسلحة الكيميائية أو استخدامها. ونحث الحكومة السورية على التعاون التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على حل جميع المسائل المعلقة وتدمير برنامج أسلحتها الكيميائية تدميرا كاملا ولا رجعة فيه في نهاية المطاف.

ونتطلع إلى تحقيق العالمية الكاملة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وندعو مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومصر، وإسرائيل، وجنوب السودان إلى الانضمام إلى الاتفاقية دون تأخير، مما يسهم في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقتل أكثر من نصف مليون شخص كل عام. ونحن بحاجة إلى إيلاء مزيد من

الاهتمام لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة التقليدية الأخرى من أجل الحد من العواقب المأساوية لاستخدامها. وفي السنوات الأخيرة، مثلت معاهدة تجارة الأسلحة إحدى النقاط المضيئة على الدرب. وبوصف فنلندا الرئيس السابق للمعاهدة، فقد أكدت على تعميم تنفيذ المعاهدة وتعزيزه. ونحن ممتنون للدعم الذي تلقيناه من الحكومات والمجتمع المدني في أعمالنا.

أود أن أختتم بياني بتذكير الأعضاء بالكيفية التي تغير التكنولوجيا الجديدة بها البيئة السياسية العالمية. إن للعلم والتكنولوجيا، وشبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، والفضاء، وتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي، لها تأثيرا إيجابيا هائلا على الحياة في كل مكان. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى النظر بجدية في كيفية تأثيرها على الأمن الدولي وتحديد الأسلحة. إن تطوير الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يفتح أفقاً جديدا تماما تجاه الحرب، ويطرح أسئلة صعبة بشأن الأخلاقيات واللوائح والقواعد الدولية.

نحن بحاجة أيضا إلى أن نكون مستعدين استعدادا كافيا لأنواع جديدة من التهديدات المختلطة. وهناك حاجة مُلحة لوضع تشريعات ولوائح وقواعد للعبة. وعلين أن إشراك ليس الحكومات والقيادة السياسية فحسب، لكن أيضا القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. ومن الأهمية بمكان تهيئة البيئة الآمنة والمأمونة حيث يمكننا الاستفادة من أوجه التقدم في التكنولوجيا دون تعريض أنفسنا أو مجتمعاتنا للخطر.

وستكون النسخة الكاملة من هذا البيان متاحة على الإنترنت.

السيد مسترك (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة. وتتمنى لكم سلوفاكيا كل النجاح في مساعيكم في إدارة هذه الهيئة. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين معكم.

تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.2). ومع ذلك، أود أن أشدد على النقاط التالية من منظورنا الوطني. وسيتم نشر النص الكامل للبيان على الشبكة.

وتنعقد دورة هذه السنة للجنة الأولى في أوقات صعبة للغاية، إذ نشهد التدهور الكبير في البيئة الأمنية العالمية. إن التجارب النووية وتجارب القذائف التسيارية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، واستخدام الأسلحة الكيميائية، وهو أمر لم نكن نتصور حدوثه في القرن الحادي والعشرين، وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة تنفيذا ضعيفا أو هزيلا، وعدم القدرة على التفاوض على صكوك جديدة – هذه كلها تستدعي مضاعفة جهودنا الرامية إلى تنشيط كامل نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويأتي نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وعدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، دائما في صلب تلك المساعي. وما برحت تمثل الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار لمدة نصف قرن. يتعين علينا تعزيز تنفيذها وإحراز تقدم بشأن مواصلة تطويرها. يجب على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنفذ التزاماتها بموجب المعاهدة والالتزامات والتعهدات المعلنة بموجب المعاهدة أو خلال مؤتمرات الاستعراض السابقة. نحن بحاجة أيضا إلى تعزيز إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن الأجواء الإيجابية التي سادت خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية تجعلنا نأمل في أن نتمكن من مواصلة المسيرة طوال دورة الاستعراض التي تنتهي في ٢٠٢٠ عبر الاختتام الناجح لمؤتمر استعراض المعاهدة.

وتلتزم سلوفاكيا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، بتحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. ومع ذلك، نعتقد أن الطريق إلى تحقيقه هو من خلال نزع السلاح النووي

الفعال والممكن التحقق منه ولا رجعة فيه، الذي يراعي البيئة الأمنية السائدة. وتؤيد سلوفاكيا، جنبا إلى جنب مع حلفائها وشركائها، اتباع نهج تدريجي وعملي وتدريجي. نحن لا نعتقد أن وجود صك دولي ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية سيوصلنا إلى عالم بلا أسلحة نووية. علاوة على ذلك، نرى من المهم أن تشارك الدول الحائزة للأسلحة النووية مشاركة موضوعية وبنّاءة.

ويمثل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوةً بالغة الأهمية للنهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار. وتدعو سلوفاكيا جميع الدول، ولا سيما البلدان المتبقية المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء. تسهم سلوفاكيا بنشاط في بناء قدرات اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي العام الماضي، استضافت سلوفاكيا دورة تمهيدية للتفتيش الموقعي في مركز للتدريب في ليست. ونرى أن الاتفاق المبرم بين حكومة سلوفاكيا واللجنة التحضيرية بشأن التعاون المتبادل فيما يتعلق بعمليات التفتيش الموقعي سيكون مفيدا في زيادة مشاركتنا.

وتؤيد سلوفاكيا، في خطوة هامة أخرى في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف، البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أنه يمكن للعمل الذي يضطلع به فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن يسهم في إحراز تقدم في هذا الصدد.

تؤمن سلوفاكيا بأن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، هو أداة لا غنى عنها لآلية نزع السلاح، على الرغم من أنه ظل في أزمة على مدى العقدين الماضيين. وخلال رئاسة سلوفاكيا للمؤتمر في حزيران/يونيه، قادت المشاورات بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من التوصل إلى ذلك الهدف ينبغي للدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية، عدم التخلي عن محاولاتها الرامية إلى التغلب على الوضع الراهن الحالي.

تبيّن خطة العمل الشاملة المشتركة أن من الممكن إيجاد حلول سلمية ودبلوماسية للتحديات المتعلقة بالانتشار. وترحب سلوفاكيا بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذها، وتؤكد على ضرورة الاستمرار في كفالة تنفيذ مختلف مراحل الصفقة تنفيذا تاما وفعالا.

وترى سلوفاكيا أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية هي ركيزة هامة من ركائز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. ونشعر بخيبة الأمل إزاء الوثيقة الختامية لأحدث مؤتمر استعراضي. ومع ذلك، فإننا بحاجة إلى التركيز على الاجتماع المقبل للدول الأطراف. وترحب سلوفاكيا، بصفتها نائب الرئيس المرشح، بتعيين السفير، ممثل الهند رئيسا، وتتعهد بتقديم دعمها القوي له في أداء مهامه. ويحدونا الأمل في أن تتوصل الدول الأطراف إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل فيما بين الدورات.

وتحل هذا العام الذكرى السنوية العشرون لاعتماد اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ترحب سلوفاكيا بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ الاتفاقية. ومنذ البداية، كانت سلوفاكيا مؤيدا قويا ونشط للاتفاقية، فضلا عن ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأنشطتها. كما تواصل سلوفاكيا الوفاء بالتزاماتها تجاه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال إسهامات ملموسة. وحتى الآن، قمنا بتنظيم عدد من الدورات التدريبية لمفتشي الأمانة الفنية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مركزنا الوطني للتخلص من الذخائر المتفجرة وقاعدة الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية في زيميانسكي كوستولاني بسلوفاكيا. ونعتزم مواصلة هذه الأنشطة في المستقبل.

وسلوفاكيا تؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الرامية إلى منع الإرهابيين وغيرهم من الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل. منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ما برحت سلوفاكيا تدعم الجهود الجارية الرامية إلى تطبيقه وتنفيذه بالكامل. وفي العام الماضي، شاركنا في تقديم القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، ورحبنا باتخاذه من جانب المجلس بالإجماع باعتباره مساهمة ملموسة في الجهود العالمية لعدم الانتشار.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية أوتاوا. وتؤمن سلوفاكيا إيماناً راسخاً بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل على التنفيذ الكامل للأهداف الواردة في الاتفاقية وخطة عمل مابوتو، من أجل صالح الدول والأشخاص المتضررين من الألغام المضادة للأفراد. وإذ أوفت سلوفاكيا بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، فهي على استعداد لمواصلة التركيز على المساهمات في المجالات التي لدينا فيها الوسائل والخبرات. ويشمل ذلك المساهمة في إزالة الألغام وتدمير مخزوناتها وتدمير الأجهزة المتفجرة الأخرى، حيث يجري التركيز على الأساليب المراعية للبيئة في التخلص منها.

كما أن سلوفاكيا لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بالوفاء بجميع التزاماتها بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية. ونحن مصممون على بذل كل ما في وسعنا لتدمير مخزوناتنا من الذخائر العنقودية بحلول الموعد النهائي المحدد في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، بل وفي موعد أبكر.

وترحب سلوفاكيا بنتائج الاجتماع الثالث الذي عُقد مؤخراً للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، والذي اعترف بالاتجاه الإيجابي للمعاهدة في إرساء قاعدة من قواعد القانون الدولي الأساسية لتنظيم تجارة الأسلحة العالمية. وإلى جانب التنفيذ الوطني الشامل، لا تزال سلوفاكيا تتخذ تدابير إضافية لزيادة الشفافية في عملياتها الوطنية لنقل الأسلحة.

السيدة غرينيون (كينيا) (تكلّمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأود أيضاً أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم وأرحّب بهم. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي، ونتطلع إلى مداولات مثمرة تحت قيادتكم. وأود أيضاً أن أهنئ السيدة إيزومي ناكاميتسو على توليها منصبها الجديد بصفتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وعلى إحاطتها الإعلامية الشاملة خلال الجلسة الافتتاحية (انظر A/C.1/72/PV.2).

تؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثلا إندونيسيا ونيجيريا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/72/PV.2).

يؤكّد وفد بلدي مجدداً التزام كينيا الثابت بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وبتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وأودّ أن أؤكد مجددا رؤية كينيا لعالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ويرحّب وفد بلدي باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وفتح باب التوقيع عليها في ٧ تموز/يوليه. إنها أول صك دولي ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية على نحو شامل، بهدف كفالة القضاء التام عليها. تدعمُ المعاهدةَ الأغلبيةُ الساحقةُ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حتى وإن كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية غائبة أثناء المفاوضات بشأنها وأثناء اعتمادها. إن المعاهدة معلم حاسم الأهمية في تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة. وهذا هو السبب في أن التنفيذ الكامل لها وللاتفاقيات والمعاهدات الدولية الأخرى التي تحظر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يجب أن يظلّ أولوية بالنسبة للدول الأعضاء.

ونشعر بالقلق من الزيادة المستمرة في النفقات العسكرية الموجهة للحصول على الأسلحة النووية أو تحديث المخزونات الحالية ووسائل إيصالها. لقد أدت الحالة الأمنية الدولية في

شبه الجزيرة الكورية المتعلقة بالتجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية إلى اشتداد المخاوف والقلق من وقوع كارثة نووية. وندعو جميع الأطراف إلى تبني الحوار السياسي السلمي وتجنّب الخطاب الشبيه بخطاب الحرب، فلن يكون هناك منتصرون في أي مواجهة نووية. وستكون خسارة للبشرية جمعاء.

يقدّر وفد بلدي تقديراً كبيراً المساهمة الهائلة والعمل الهام لمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونرحّب بالاعتماد التاريخي للتوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية في وقت سابق من هذا العام. ونرى في هذا التطور مؤشرا على أنه مع وجود الإرادة السياسية الكافية سيتسنى تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح.

وتعتقد كينيا اعتقاداً راسخاً أن نزع السلاح والتنمية أمران مترابطان. يجب أن يقترن نزع السلاح بالجهود الرامية إلى بناء أو إعادة بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وهياكل الحوكمة التي تعزز المشاركة السياسية والإدماج الاجتماعي والمساواة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتم على نحو فعال تحويل الموارد التي يتم توفيرها نتيجة نزع السلاح إلى البرامج والجهود التي تشتدّ حاجتها إليها، مثل التخفيف من حدة الفقر، والصحة والتعليم، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويؤكّد وفد بلدي على أن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. وقد اتخذت كينيا تدابير هامة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهي تتضمّن تعزيز السياسات والأطر التشريعية لمعالجة الثغرات الموجودة في القانون والتأكد من حُسن إدارة المخزونات الوطنية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن الآثار المترتبة على الانتشار الواسع للأسلحة الصغيرة وإساءة استعمالها قد أسهم لمدة طويلة في العديد من النزاعات غير الضرورية، لا سيما في أفريقيا. أدت تلك النزاعات إلى تشريد ملايين الأشخاص من ديارهم كلاجئين أو مشردين داخلياً. إن الإرهاب والصيد غير المشروع والقرصنة وسرقة الماشية وغيرها من الأنشطة الإجرامية الخطيرة التي تهدد السلام والأمن الدوليين هي أيضاً من الآثار المترتبة على انتشار الأسلحة الصغيرة وسهولة الحصول عليها. لذا يجب على الأمم المتحدة أن تفعل المزيد بصورة جماعية للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق كفالة تطبيق أفضل الممارسات وتبادل المعلومات وأفضل الأدوات من أجل معالجة هذه المشكلة بصورة نهائية.

وترحّب كينيا بمداولات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ونقدّر الجهود التي يبذلها الفريق للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن فهم مشترك للتهديدات القائمة والمحتملة التي يشكلها استخدام وإساءة استخدام المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا. يجب علينا أن نمنع الإرهابيين والمجرمين من الاستيلاء على الفضاء الإلكتروني واستخدامه في تخطيط الهجمات الإرهابية وتجنيد الشباب ودفعهم إلى التطرّف، وغسل الأموال وارتكاب الجرائم الدولية الأخرى.

ونأمل ونتوقع أن يتم تشجيع ودعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للصالح العام من جانب الدول الأعضاء، حتى بينما يتداول الفريق بشأن التدابير الممكنة للتصدي للتهديدات. وعند الاقتضاء، يمكن تخصيص البيانات والبحوث من أجل السياسات التوجيهية والقوانين والتدريب وغير ذلك من مبادرات تعزيز القدرات على المستويات الوطنية للدول الأعضاء.

وفي الختام، يتطلّع وفد بلدي إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، خلال هذه الدورة للجنة الأولى لتحقيق نتيجة ناجحة. وسوف نعلّق على نحو أنسب وأشمل على المسائل الأخرى التي

تنشأ خلال المناقشات المواضيعية. ونؤكد مجدداً دعمنا وتعاوننا معكم ومع أعضاء المكتب الآخرين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكّر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية.

السيد إين إيل ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أتكلّم ممارسة لحق الرد على الإدانات التي لا أساس لها والتي أدلى بها ممثلو بعض البلدان ضد الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن هذه الملاحظات غير مقبولة، وسعيا إلى معالجة عدم فهم ونقص معلوماتهم ومعرفتهم بقدرات الردع النووي في بلدنا، أود الإدلاء ببضع كلمات. إن أسلحتنا النووية وقذائفنا التسيارية هي قدرات ردع نووي فعالة للدفاع عن النفس ولحماية سيادة بلدنا وحقه في الوجود، وللدفاع عن مصالحه العليا.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): انطلاقا من موقف الجمهورية العربية السورية الثابت والرافض لأي استخدام للأسلحة الكيميائية أو أي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل باعتباره جريمة ضد الإنسانية وأمرا مرفوضا وغير أخلاقي، ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف كان، فقد انضمت بلادي اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ونفذت كل التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. وقد حققت الحكومة السورية إنجازا غير مسبوق في تاريخ المنظمة من خلال إنهاء البرنامج الكيميائي السوري في زمن قياسي وإلى غير رجعة، الأمر الذي أكدته السيدة سيغريد كاغ رئيسة البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المعنية بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية في تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

من المعيب أن أحد يقوم وفد دولة مثل بلجيكا بتوجيه الاتهامات إلى غيرها من الدول. إن ادعاءات بلجيكا بأنها تؤيد عدم الانتشار وبأنهم غير راضين عن الوتيرة الحالية لنزع السلاح النووي، كما ورد في بيان بلجيكا اليوم، هي ادعاءات كاذبة لأن بلجيكا وفي انتهاك صارخ لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، تنشر أسلحة نووية على أراضيها.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، أدعو الزملاء لقراءة التقارير الدولية وتلك الصادرة عن لجان مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب واللجان الأخرى في المجلس، والتي تؤكد وجود الأسلحة البلجيكية الصنع في معظم بؤر التوتر في العالم. والأمثلة كثيرة على خروقات بلجيكا لالتزاماتها الدولية.

أود أن أذكر زميلي البلجيكي بأن بلجيكا كانت من أولى الدول الأوروبية في تصدير تكنولوجيا الإرهاب إلى بلادي. والإرهاب، لعلمه، هو سلاح من أسلحة الدمار الشامل أيضا وأسوأ أشكال العدوان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لأمينة اللجنة.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبلغ الوفود بأن أمانة اللجنة الأولى لم تتلق حتى اليوم سوى أربعة مشاريع قرارات لإعدادها، أي ترجمتها وإصدارها. وأود أن أذكّر في هذا السياق بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات بشأن جميع بنود جدول الأعمال قد تقرر أن يكون ظهر يوم الخميس ١٢تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك فإن لدى الوفود أقل من أسبوع لتقديم المشاريع.

وأود أن أذكّر مقدمي المشاريع الرئيسيين بأن التأخير في تحميل مشاريع القرارات والمقررات في بوابة التقديم الإلكتروني e-sponsorship سيؤدي إلى انخفاض عدد المقدمين الرئيسيين الذين عادة ما تُنشر أسماؤهم في الصفحة الأولى من مشروع النص. وكما ينبغي للوفود أن تعلم، سيُغلَق

باب إدراج الأسماء في قائمة المقدمين الرئيسيين على بوابة e-sponsorship في يوم تقديم مشروع النص للترجمة والإصدار – وهو يوم الجمعة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر – وأنه سوف تدرج أسماء الوفود التي ستشارك في تقديم المشاريع بعد ذلك اليوم في قائمة المشاركين الإضافيين في تقديم مشاريع القرارات. ولذلك، أود أن أدعو الوفود إلى تحميل مشاريع قراراتها على بوابة e-sponsorship في أقرب وقت ممكن للبدء في إعداد قوائم مقدمي مشروع القرارات في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.